الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

مظاهر التجديد والتيسير في النحو العربي عند الدكتور مهدي المخزومي من خلال كتابه " في النحو العربي نقد وتوجيه"

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة: دراسات لغوية

التخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالب(ة):
*- نسيمة زيـــــان

إشراف الأستاذ(ة):
* - عمـــــار بشيري

الأستـــاد : سليم مزهود	عضو ورئيسا للجنة
الاستـــاذ : هشام باروق	عضوا ومناقشا
الاستـــاذ : عمار بشيري	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: **2015/2014**

شكر وعرفان

لحمد لله العلية كلمته مع تغاير الأوقات وتقلب الزمان ، السابقة نعمته على أهل اليقين والعرفان ، الواضحة حجته بصرح الآيات والبرهان ، القاصمة نعمته لأهل الظلم والعدوان المهلكة سطوته لأهل المخالفة والعصيان وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وحبيبه وخليله ، اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه البررة.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان **إلى أستاذي ومعلمي الفاضل :**

" بشيري عمار " على ما تفضل به من ثمين وقته ، وموفور علمه ، وعلى سعة صدره وتحمله ، إذ لم يدخر جهدا ولا وقتا من تقويم هذا العمل وتصحيح مساره فله مني خالص الدعاء أن يجزيه عني خير الجزاء وأن يمتعه بالصحة والعافية .

كما أتقدم بخالص الشكر إلى أستاذي الذي لن أنسى فضله عليّ

الأستاذ " مزهود سليم " الذي أضاف إلى هذه الدراسة ما يرفع عنها النقص ، ويسدد ما فاتني فيها من قصور وخلل ، بارك الله له في علمه وأجزل له عطاءه وإلى كل الأساتذة **الكرام** الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي.

إهـــــــــداء

حزن يشوبه الفراق بعد التجمع.....

وفرح ليزرع فجر جديد من حياتي هو يوم تخرجي....

هو بالنسبة لي يوم ميلادي.....

اتطلع في لما هو أت من همسات هذه الدنيا المليئة بالتفاؤل والامل المشرق....

إهدائي هنا ليس لتخرجي فقط

بل للتحليق نحن والرفقة في سماء مملوءة بغمام يصحبه المزن في فرص تقتنص...

أهدي هذا العمل إلى كل من لملم أحزاني بين فترة وأخرى

إلى الوالدين الكريمين.

إلى ابنتي قرة عيني "أسينات"

إلى بنات أختي : رنيم ، نعيم ، رحيل.

إلى أخواتي: حنان ولمياء

إلى اخوتي : كمال ، رضوان ، محمد ، حسام ، حسين ، رامي

إلى صديقاتي : ريمة ، حكيمة، سعاد، سليمة، هالة،

أهدي هذا العمل .

بسم الله الرحمن الرحيم

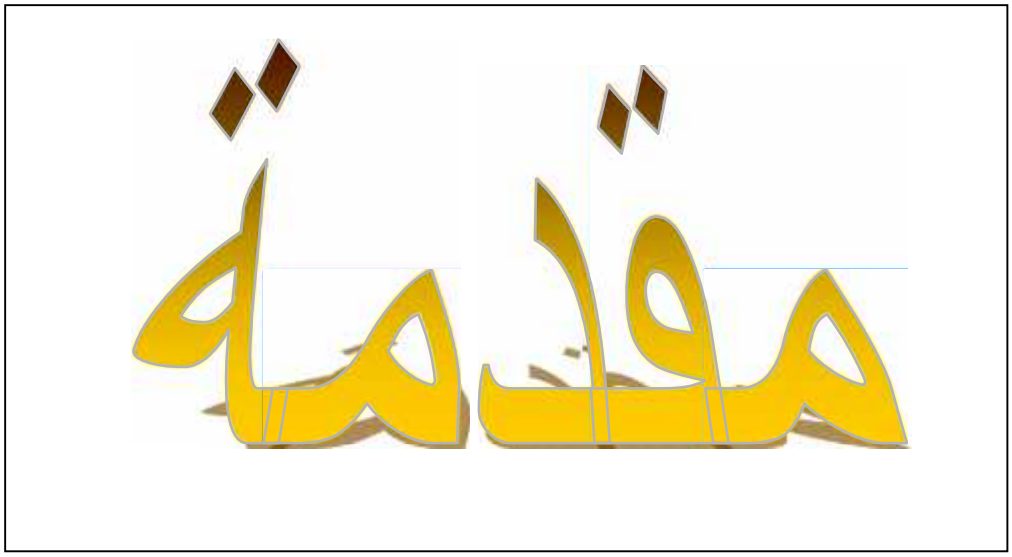
مقدمة

مقدمـــــــــــة :

الحمد لله رب العالمين أحمده سبحانه على نعمه، وأشكره على فضله وعطائه ونعوذ به من شرور نفسي وسيّئات أعمالنا، والصّلاة والسّلام على خاتم رسله وأنبيائه صلاة وسلامًا دائمين متلازمين، وعلى آله وصحابته ومن اهتدى بهديه وسار على سنته إلى يوم الدين وبعد:

تبدأ قصة تجديد النحو العربي منذ تحقيق الدكتور شوقي ضيف لكتاب ابن مضاء القرطبي

"علما بأنّ أزمة النّحو ليست وليدة العصر الحديث، بل كانت موجـــودة بين القدمـــــاء معاصرة لهم، فنجدها متناثرة في كتب التّراث تدعو لتيسير النّحو، وتتذمر منه ومن مسائله الصّعبة والعويصة، حتّى صار النّاس يسخرون من النحويين ومن حججهم وحينمـــا توالت الدعوات لتجديد النّحو العربي ورفضهم لنظرية العامل انقسم اللّغويـــون العرب بين مؤيـــــد ومعـــــارض لهذه الفكرة ، ثم ظهرت دعوات تدعو إلى الاستفادة من اللسانيات الحديثة فيما يخدم العربية ويطوع قوانينـــها في عصر العولمة والحاسوب ، لكن لا يزال النّحو ينقد ويوجّه بجهود فردية من هنا وهناك دون أن نصل إلى حل جذري. وانطلاقا من هذه الظروف ظهر مجموعة من النحاة دعوا إلى ضرورة تيسيره وتذليله للناشئة أمثال مهدي المخزومي وغيره والسؤال الذي نطرحه هنا : ما مشكلات النّحو العربي التي جعلت اللغوين يدعون بتجديده ؟ وماهي جهود هؤلاء النحاة في تيسير النحو العربي وتخليصه من الشوائب التي علقت به ؟ وهل كانوا مُصيبين في أفكارهم التّي جدّدوا فيها؟.

وما هي أبرز المحاور التي قامت عليها دعوات التجديد؟.

وقد احتوى هذا البحث على مدخل وفصلين، تسبقهما مقدّمة وتقفوهما خاتمة وتفصيل ذلك فيما يأتي :

المدخل: وهو عبارة عن تعريف بصاحب الكتاب وأهم ماجاء به كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه".

الفصل الأول: وعنوانه " نشأة النحو العربي ومشكلاته ودعوات التجديد حيث اشتمل على ثلاثة مباحث .

1- نشأة النحو العربي وفيه :
- النحو قبل أبي الأسود الدؤلي.
- دوافع نشأة النحو .
- تعريف النحو : أ- لغة
  ب- اصطلاحا .

2- من مشكلات النحو وفيه :
- الاضطراب المنهجي في التقعيد.
- كثرة العلل الثواني والثوالث .
- المبالغة في نظرية العامل.
- كثرة التقديرات.

3- أهم دعوات التجديد وفيه :
- قراءة في المصطلحات
- أهمّ دعوات التجديد ومظاهرها .
- أهم محاور دعوات تجديد النّحو.

الفصل الثاني : وعنوانه : جهود مهدي المخزومي في تيسير النّحو.

وقد كان مزاوجا قدر الإمكان بين الجانب النظري والتطبيقي، وفيه تطرقت إلى أهم الجهود التي بذلها مهدي المخزومي في تيسير النحو العربي وتخليصه من الشوائب التي علقت به حيث وجد لمشكلاته حلولا سهلة ، خالية من التّعسف الذي ارتكبه النحاة في سبيل

طـــــرد نظرية العامل، ومن جراء اختلاط مباحثه بمباحث المنطق والفلسفة والنظريات غير الأصلية في المباحث اللغوية، وهي مبثوثة في بعض كتب المتقدمين، وأكثر كتب المتأخرين.

وقد أردفت كل ما سبق بخاتمة تتضمن أهم النتائج التي استخلصها البحث من دراسة أهـــم مشكلات النحو ودعوات التجديد والتيسير، وأهـــم الجهود التي بذلهـــا مهدي المخزومي في تيسير النحو العربي .

وموضوع البحث يقتضي أن يكون المنهج المتّبع وصفيا، لأنه يهدف إلى دراســـــة الظاهرة النحويـــــة من منطلق تيسيرها.

ومن أهم المصادر والمراجـــــــع التي اعتمدت عليها في بحثي هذا، الكتـــــــاب لسبويه الخصائص لابن جني، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، في النحـــــــــو العربي نقذ وتوجيـــه للمخزومي بالإضافة إلى كتابه في النّحو العربي قواعد وتطبيق.

أما عن الدراسات السابقة للموضوع فنجد كتاب " الردّ على النحاة" الذي حققه شوقي ضيف " إحياء النحو " لإبراهيم مصطفى ، مجلة القادسية لـ : صادق فوزي دبابسة بعنوان : **جهـــود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده.**

إن بحثنا هذا منجز في فترة زمنية ضيقة، لذلك فإن العمل في جو الحريـة بعيدا عن الإطار الزمني الضيق ليس كالعمل في حدود أخرى .

كما أن هذا البحث لم يكن سهلا وإنّما حفّ بمصاعب ومتاعب جمة اعترضت طريقة مصاعب تعلقت بالمادة العلمية، أي نقص المصادر والمراجع والأكثر صعوبة من هذا كله هو صعوبة المادة في حد ذاتها.

وفي الختام لا يفوتني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل: بشيري عمار الذي شرفني بإشرافه على عملي المتواضع وعلى نصائحه القيّمة وكل من ساعدني وشجعني من قريب أو من بعيد، فإن وفقت فمن الله وإن أسأت فمن نفسي.

مدخل

التعريف بصاحب الكتاب:

ولد مهدي المخزومي في مدينة النجف سنة 1917م، نشأ في رعاية أخيه ثم التحـــــــق بمدرسة الغري الأهلية، اتجه بعدها إلى التعليم الديني في الجامع الهندي، وبعد مـــدة اجتــاز امتحانا خاصا يؤهله للدراسة الجامعية في إطار بعثة تعليمية فقصد القاهـــــرة سنة 1938 والتحق بكلية الآداب وتخرج فيها سنة 1943،ثم عاد إلى وطنه (العراق) حيث عين مدرسا لقواعد اللغة الغربية بالمدارس الثانوية ،ثم أتـــــاحت له وزارة المعارف العراقية فرصة أخرى ليعود إلى القاهرة ويتلقى دراسته في جامعتها فحصل على درجة الماجستير سنة 1951، ثم الدكتوراه سنة 1953 .كان موضوع بحثه الأول للماجستير (الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله و منهجه) تحت إشراف أستاذه المرحوم: إبراهيم مصطفى. وكان موضوع بحثـــــه للدكتوراه (مدرسة الكوفة النحوية و مناهجها في اللغة والنحو). وقد وفق الدكتور مهـــــدي المخزومي في اختياره موضوعي البحثين إذا أتاحـــــــا له الوقوف على المنبعين الأصليين اللذين تفجرت منهما الدراسات اللغوية والنحوية. كما وقف على منهجين مختلفين اختلافــا كبيرا في مقاييسهما لتفسير الظواهر اللغوية والنحوية.

فعند انتهائه من بحث الدكتوراه، عكف على دراسة مادة النحو جميعها في كتب المتقدمـين والمتأخرين، وعاد إلى التدريس بكلية الآداب العراقية، فهدته التجارب مرة ثانية إلا أن هنــاك فروقا كثيرة بين نحو القدماء المؤسسين للنحو و نحو المتأخرين أصحـــاب المتون و الشروح والحواشي، لا في المصطلحات وحدها بل في تطوير مادة النحو تطويرا آليا. وخرج من تلك الدراسة بملاحظات و آراء قيمة، وهداه البحث العلمي إلى أن كثير من مظاهر الإعــراب و مشكلاته يمكن حلها على أساس لغوي خالص.

ولا يلتزم الدكتور مهدي المخزومي في حل مشكلات النحو مذهبـــــا معينا و إنما يضــع المذاهب كلها أمام نظره ويختار منها ما كان أقرب إلى طبيعة اللغة.

ومن أجل هذا وضع الدكتور مهدي المخـزومي كتابه هذا (في النحـــو العربي: نقد وتوجيه) وهو حلقة أولى تتبعها حلقات كثيرة أخرى في سلسلة عمله الذي وقف عليه حياته، لتخليص النحو العربي من الشوائب التي لحقت به من جـــــراء اختلاط مباحثـــه بمباحث

المنطــق و الفلسفة و النظريات غير الأصلية في المباحث اللغوية، ومباحث هذا الكتاب تعد بحـــــق تطويرا جديدا أو توجيها حديثا للدراسات النحوية، وهي تتم ما بدأه (ابن مضاء القرطبي) مـن مباحث قيمة في كتابه (الرد على النحاة) الذي نشره الدكتور شوقي ضيف. ولم تقل الكلمــة الأخيرة في منهج تطوير النحو قبل ظهور هذا الكتاب. ولعله يسد الفراغ و يحقق الأمل الذي يصبوا إلى تحقيقه النحاة وغير النحاة من أدباء هذا الجيل، لأنه يقوم على الأسس العلميــة السليمة وكل مزايا البحث العلمي الأمين قد اجتمعت للدكتــور المخزومي حين وضـــــع هذا الكتاب .

وقد قام هذا الكتاب على تحقيق خطوتين:

الأولى: يخلص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل، هو منهــج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة (العامل).

الثانية: تجدد موضوع الدرس اللغوي ويعين نقطة البدء به، ليكون الدارسون على هدى مــن أمر ما يبحثون فيه.

فهو نقد لأعمال النحاة، ومناقشة لأحكامهم التي أقاموها على أساس فكرة العامل وهو توجيه للنحو إلى الوجهة التي يزعم صاحب الكتاب أنها منه ومن طبيعته.

وقد حاول في فصوله أن يخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن يسلب العامل النحوي قدرته على العمل. وكان النحاة قد جعلوا من هذا المنهج منطلقا لأعمالهـــــم ومن هذا العامل محورا لدراستهم، وكان إصرارهم على هذا قد أوقعهم في مشكـــــلات كثيرة اتعبوا أنفسهم في محاولة التغلب عليها، وأتعبوا بها الدارسين.

وقد حاول في هذا الكتاب أن يحدد موضوع الدرس النحوي، وأن يعيد إلى النحو ما فقده و ما اقتطع منه من دراسة أدوات التعبير التي كان النحاة قد أسقطوها من حســـــابهم وقطعــوها تقطيعا، فأكد على أهمية الجملة في هذا الدرس لأنها موضوعـــه الذي يبحث فيـــــه، ونقطة الانطلاق عند البدء به، لأن النحو نظم وتأليف ولم تكن الكلمة المفردة،لتكون موضوعا لـــــه مجال فلها مجال آخر و متخصصون آخرون.

و الدرس النحوي كما ينبغي أن يكون،إنما يعالج موضوعيـن مهمين، لا ينبغي أن يفـــــرط الدارسون في واحد منهما، لأنهما معا يمثلان وحدة دراسية لا تجزئة فيها.

الموضوع الأول: الجملة من حيث تأليفها و نظامها، ومن حيث طبيعتها، ومن حيث أجزائها في أثناء التأليف من تقديم و تأخير ومن إظهار و إضمار.

الموضوع الثاني: ما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض، كالتوكيد وأدواته، النفي و أدواته ،و الاستفهام وأدواته إلى غير ذلك من المعـــاني العامة التي يعبر عنـــــــها بالأدوات و التي تمليـــــها على المتكلمين ومقتضيـــــات الخطـــــاب و مناسبات القول.

على هذا الأساس بني نقده لأعمال النحاة، و مناقشته لأحكامهم، وعليه حاول توجيه **الدرس النحوي إلى** الوجهة التي يراها أشبه بطبيعته ومن الله استمد العون.

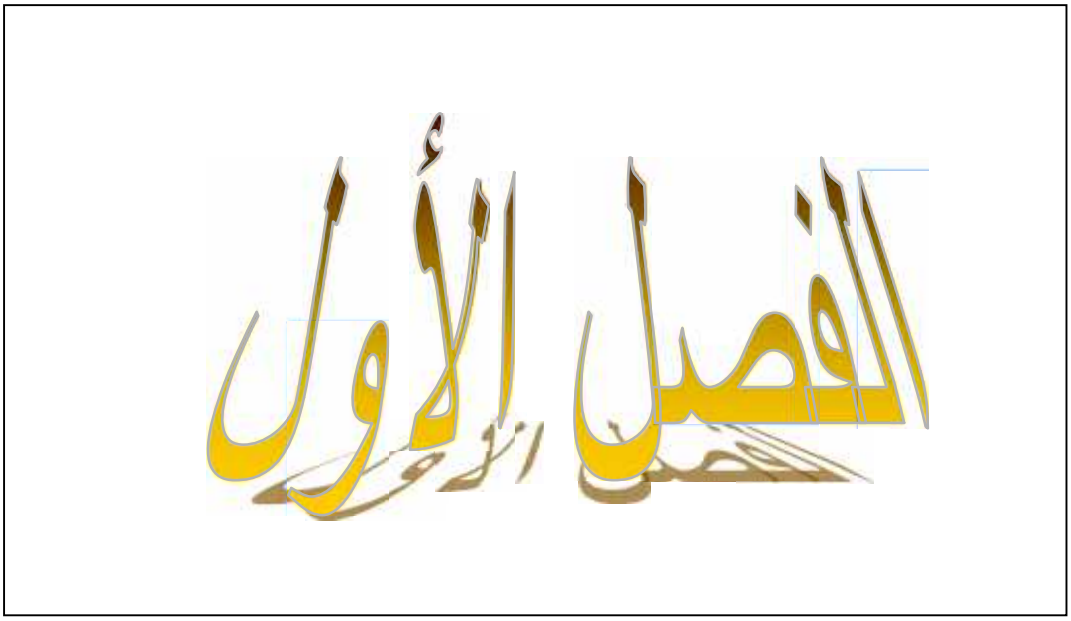
الفصل الأول

عناصر الفصل الأول: نشأة النحو العربي ومشكلاته ودعوات التجديد.

المبحث الأول :نشأة النحو العربي.

1- النحو العربي قبل أبي الأسود.

2- دوافع إلى نشأة النحو.

2-1- الدافع الديني.

2-2-الدافع الاجتماعي.

2-3- الدافع اللغوي القومي.

3- تعريف النحو

أ-لغة

ب- اصطلاحا.

المبحث الثاني : من مشكلات النحو.

- **تمهيد**

1- الاضطراب المنهجي في التعقيد

2- كثرة العلل الثواني والثوالث.

3- المبالغة في نظرية العامل (اللفظي والمعنوي)

4- كثرة التقديرات.

5- اختلاف الاقوال في المسألة الواحدة.

6- تداخل المصطلحات.

المبحث الثالث : أهم دعوات التجديد.

1- قراءة في المصطلحات.

1- المعنى اللغوي لهذه المفاهيم.

1-2 – المعنى الاصطلاحي لهذه المفاهيم.

2- أهم دعوات التجديد ومظاهرها.

3- اهم محاور دعوات تجديد النحو

3-1- إلغاء نظرية العامل.

3-2- إلغاء الإعرابيين التقديري والمحلي.

المبحث الأول؛ نشأة النحو العربي

1- النحو العربي قبل أبي الأسود:

يعتبر النحو أصل العلوم العربية، و أقدمها نشـــأة وقد ألفت عدة كتب تتحدث عـــن نشأتـــه، ويرى بعض الباحثين أن أبي الأسود الدؤلي من المتقدمين في وضع أسس النحـــو العربي، غير أن بعضهم شكك في ذلك.

وتشير الروايات إلى أنّ السبب الرئيس في ظهور النحو العربي هو ظاهرة اللحن.

وعبر أبو بكر الزبيدي(ت 389هـ) عن هذا فقال: « ولم تزل العرب تنطق على سجيتـــها في صدر إسلامها، وماضي جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان فدخـــــل الناس فيه أفواجا، وأقبلوا إليه إرسالا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففشـا الفساد في اللغة العربية ،و استبان منه في الإعراب الذي هو حليها والموضح لمعـــــانيها فتفطن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كـلام العرب ، فعظم الإشفاق من فشو ذلك وغلبته، حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم، وفســـاد كلامهم،إلى أن سببوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه وتثقيفها لمن زاغت عليه»[1].

ويوافقه في هذا الرأي الأستاذ سعيد الأفغاني،يقول في ذلك: "يعتبر اللحن البـــــاحث الأول على تدوين اللغة وجمعها، وعلى استنباط قواعد النحو و تصنيفاتها، فقد كـــــــانت حوادثه المتتابعة نذير الخطر الذي هب على صوته أولو الغيرة على اللغة العربية والإسلام"[2]

فمع اتفاق الباحثين في سبب نشأة النحو واختلافهم في أول من وضع أسسه نعـــرض إلى بعض آرائهم و المتمثلة في:

1- أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين و اللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط 2، ص 19

2- سعيد الأفغاني: من حاضر اللغة العربية ، دار الفكر ، بيروت ، ط2 ، 1971 م ،ص8 .

أن ما ورد في المصادر القديمة يؤكد أن أكثر الناس يذهبون إلى أن أبا الأسود الدؤلي هـو أول من رسم النحو، غير أن كثيرا من الدارسين يتفقون أن وضعه كان بإيعـــاز من عـلي رضـي الله عنه، وعليه فذكر أبو الأسود الدؤلي « لا يربط في الأذهان إلا بنشأة النحو».[1]

جاء في رواية قديمة نقلها الزبيدي (ت 802 هـ) عن المبرد (282 هـ) قال: «سُئـــــل أبو الأسود الدؤلي عمّن فتح له الطريق إلى الوضع في النحو وأرشده إليه فقال: تلقيتـــــه من علي بن أبي طالب رحمه الله، وفي حديث آخر قال: ألقى إليّ علي أصولا احتذيت عليها».[2]

وفيما يروي أيضا عن سبب وضع أبي الأسود الدؤلي فقد قالت له ابنته: « (مَا أَحْسَنُ السماء)» برفع كلمة أحسن، فقال لها: نجومها، فقالت: «أنا لم أرد هذا، وإنما تعجّبت من حسنها، فقال لها فقولي: (مَا أَحْسَنَ السماءَ) بفتح الكلمتين».[3]

والمرويات كثيرة، وفيها قيل أيضا: أن أعرابيا في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضـي الله عنه، قدم إليهم فقال من يقرئني شيئا مما أنزل الله سبحانه و تعالى على محمـد صلى الله عليه و سلم! فأقرأه رجل من سورة براءة فقال: :﴿**أَنَّاللهَ بريء مِن المشْرِكين ورسولِه**﴾**سورة التوبة، الآية (2)** " بالجر، فقال: الأعرابي: أوَ قد بريء الله من رسوله؟ وإن برئ الله من رسوله فأنا أبرأ منه، فسمع عمر بن الخطاب ما قاله الأعرابي، فدعاه فقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرد عليه وقال: يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني؟ فأقرأني هذا سورة من براءة فقال:« إنَ الله بريء من المشركين ورسولِه »، فقلت أو قد برئ الله من رسوله فأنا أبرأ ممـــا برئ الله سبحانه وتعالى، فرد عمر رضي الله عنه: ليس هكذا يا أعرابي، فقال: كيف هي، فقال له:

---

1 – القفطي : إنباه الرواة على أنباء النحاة ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي القاهرة ومؤسسة الكتاب الثقافية بيروت ، ط1 ،ج1 ، 1986 م ، ص38 .

2– أبو بكر الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين ، ص21 .

3 – أبو البركات الأنباري: نزهة الأنباء في طبقات الأدباء ، تح ابراهيم السامرائي ، مكتبة المنار الأردن، 1985،ص12.

«**أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**»ومنذ ذلك أمر عمر رضي الله عنه ألا يُقرئ النـاس القرآن إلا عالم باللغة و أمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع النحو".[1]

وذكر ابن أبي سعد عن عمر بن شية عن أبي بكر بن عيـاش عن عاصم ابن أبي النجود قال: «أول من وضع العربية أبو الأسود الدؤلي، جاء إلى زياد بالبصرة فقـــال: إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم، وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاما يقيمون به كلامهم، قال: لا، فجاء رجل إلى زياد، فقال: أصلح الله الأمير!توفى أبانا وترك بنـــون فقال زيـــاد: توفى أبانا و ترك ينون!أدع لي أبا أسود، فقال: ضع للنـــاس الذي كنت نهيتك أن تضع لهم».[2]

وعليــه فإن أبا الأسود هو الذي يصح أن يعد واضع النحو و المؤسس الحقيقي لـــــه ولا يعنينا بعد ذلك أن يكون دافعه إلى ذلك ذاتي أم بحث من الإمام علي أو من زيـــاد أو من ابنته. ونختـــم كلامنا هذا بما ذكره ابن النديم مرجّحا أن أبا الأسود هو الذي وضع بعض مصطلحاته الأولى ويستدل لهذا بما رواه محمد بن إسحـــاق « أنه كان بمدينة (الحديثة) رجل يقال له محمد الحسين... جماعة من الكتب... له خزانـــة لم أرى لأحد مثلها كثرة تحتوي على قطعة كبيرة من الكتب في اللغة العربية والنحو واللغـة والأدب والكتب القديمة.

قال محمد بن إسحاق: فلقيت هذا الرجل دفعات فأنس بي، وكان نفورا ضنينـــاً بما عنده خائفا من بني حمدان، فأخرج لي قمطرا كبيرا ... ورأيت فيه ما يدل على أن النحو عن أبي الأسود ما هذه حكايته، وهي أربعة أوراق أحسبها من ورق الصين ترجمتها: هذه فيها كـلام من الفاعل و المفعول من أبي الأسود رحمة الله عليه لخط يحي بن يعمر، وتحت الخـــط بخط عتيق، هذا خط علامات النّحوي ونحتِه هذا خط النضر بن شُميل، ثم لما مـــات هذا الرجل فقدنا القمطرير و ما كان فيه، فما سمعنا له خبرا».[3]

---

[1] – الطنطاوي : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2، 1983م ، ص23 .

[2] – أبو بكر الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين ، ص22 .

[3] – أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب (ابن النديم) ، الفهرست ، تح ، رضا تجدد ، مكتبة الأسدي ومكتبة الجعفري التبريزي طهران، ص46 .

2- الدّوافع إلى نشأة النحو:

يتبين لنا من الروايات السابقة التي تحدثت عن وضع أبي الأسود لبعض الأبواب النحويـــة ونقط المصحف و الذي كان الدافع إليه ما سمعه أبو الأسود الدؤلي أو بعض ولاة الأمر من المسلمين من تحريف لبعض آيات القرآن الكريم وبغاية حفظه وحمايته واستيعـــــاب تعاليمه وأحكامه وتشريعاته باعتباره المنبع و المصدر الأول للأحكام الشرعية التي تتنـاول حياة المسلمين . لم يكن هذا هو الدافع الوحيد الذي أدى بهؤلاء العلمـــــــاء إلى وضع علم النحو، بل هناك دوافع أخرى تتمثل في:

2-1- الدافع الديني:

تشير بعض الروايات في سبب وضع النحو إلى سبب ديني قوي وهو سريان اللحـــن إلى كلام الله عز وجل.

«فقد كانت خشية المسلميـــن على كتابهم أن يصيبه اللحن في قراءتـــه أو التصحيف في أحرفه فيؤدي ذلك إلى تحريف آياته و تغيير المفهوم منـــــــها وبذلك تتغير الأحكـــــام المأخـــــوذة منه والمبنية عليه ويصبح المفهوم من الآية كفرا وهو إيمانا أو حراما و هـو حلال».[1]

وعليه فإن الدافع الديني هو السبب المباشر الذي أدى إلى التفكير في وضـــع النحـــــــو.

2-2- الدافع الاجتماعي:

هناك باعث اجتماعي أوبواعث اجتماعية كثيرة نذكر منها:

أن الشعوب المستعربة أحست الحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابهـــــا وتصريفها ونطقها حتى تتمثلها تمثلا مستقيما وتتقن النطـق بها وبأساليبها نطقا سليمـــــا.

---

[1] – خديجة الحديثي : المدارس النحوية ، دار الأمل – الأردن ، ط3 ، 2001 م ، ص50 .

" كان لرغبة الداخلين في الإسلام في تعلم اللغة العربية لغة القرآن والعبادات الدينية و لغةالدولة الحاكمة ليصلحوا بها أمور دينهم وليستطيعوا مشاركة العرب في إدارة شؤون الدولـــة

و في الأمور الثقافية أثر كبير في أن يعمل الجميع جاهدين على وضع هذه العلوم ووضع الضوابط و الأسس و القواعد و الأصول و استعمال الجميع لها".[1]

2-3- الدّافع اللغوي القومي:

كان في البلاد العربية عند نشوء اللحن ووقوعه في اللغة العربية ثلاث لغات متداولـــــــة:

- **اللّغة المحكية في الحواضر حتى نهاية القرن الأول:** وهي ما تسمى باللغـــة الأدبيـــة و هي لغة الشعر والخطاب، وهي لغة مقيدة بالإعراب وضوابطه و هي اللغة التي نـــزل بها القـــــرآن.
- **اللغة البدوية:** وهي اللغة التي كان تستعمل في البوادي و هي اللغة التي اعتمد عليـــها النحاة و اللغويين.
- **لغة الظواهر المحكية:**وهي التي كانت تستخدم في مكة والمدينـــة والطـــــائف و أطراف الشام وهي تختلف بسبب اختلاط القوميات.

وعليه« قد أدى اختلاط لغات هذه الحواضر بلغات القوميات المختلفة وغيرها إلى فسادهـــا وبدا ذلك في التخفف من بعض قيود الإعراب و ظواهره ولذلك أصبحوا يرسلون أولادهـم إلى البادية لتلقي اللغة الفصيحة و التمرن عليها بالممارسة والاستعمـــــال كي ينشؤوا فصحاء سليمي النطق».[2]

أما بعد مجيء الإسلام فقد ارتفعت منزلة اللغة العربية، لذلك كـــــان العرب أكثر حرصا عليها من أن يلحقها الفساد في ظل هذه العوالم.

---

1 – خديجة الحديثي : المدارس النحوية ، ص50 .

2 - محمد خير الحلواني : المفصل في تاريخ النحو العربي ، دار الجيل بيروت ،ج1 –1987 ، ص.23 .

3- تعريف النّحو:

أ- **لغـــة:** جاء في لسان العرب لابن منظور «نحا ينحو نحوا»وهي القصد والطريق يكون ظرفا و يكون اسما، نحاه ينحوه و ينحاه نحوا وانتحاه ونحو العربية منه، وهو الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوا كقولك قصدت قصدا.

ويعرفه ابن السكيت« نحا نحوه إذا قصده، ونحا الشّيء وينحوه إذا حرّفه ومنه سمي النّحوي لأنّه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب».[1]

وعليه فإن للتعريف اللّغوي للنحو معان كثيرة أهمها القصد والجهة كنحوت نحو الجامعـــة

والمقدار كعندي نحو مئة دينار، والمثل و الشبه كـ: محمد نحو أحمد أي مثله وشبهه كما يعني الطريـــــق.

ب - اصطلاحـــا:

لعل خير تعريف للنحو ما أورده ابن جني في كتابه الخصائص قـال:«النحـــو هو انتحـــاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنيـــة والجمـــع والتحقيـــر و التكسير و الإضافة و النسب و التركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلهـــــــا في الفصاحة، فينطق بها و إن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ بهـــا إليها، وهـــو في الأصل مصـــدر شائـــع،أي نحوت نحوا، كقولك قصدت قصدا، ثم خص به انتحـــــــاء هذا القبيل من العلم».[2]

و النحو أيضا «هو علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلام إعرابا وبناء».[3]

فالنحو على الرغم من عدم اتفاق علماء اللغة و علماء النحو حول تعريف محدد لـــــه فلكل هؤلاء تعريف خاص به، واختلاف هذه التعريفات يرجع إلى تحديد القواعد على

---

1 – أبو الفضل ابن منظور لسان العرب ضبط نصه وعلق حواشيه ، خالد رشيد القاضي ، مادة (ن.ح.ا) ، دار صبح ايديوسوفت ، ط1 ، 2006 م ، ص71 .

2- أبو الفتح عثمان ابن جني : الخصائص تح : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، ج1 ،2003،ص34.

3- عبد على حسين، أصول إعراب اللغة العربية، دار دجلة، بغداد، 2008 ، ص86 .

أساليب اللغة من جميع نواحيها ومنهم من يقصرها على ضبط أواخر الكلمات ولعل منشأ هذا الاختلاف في تحديد دائرة النحو راجع إلى صلة هذا العلم ببقية العلوم العربية الأخرى.

المبحث الثاني : من مشكلات النّحو.

تمهيـــــد :

تبرز أزمة النحو حين صار نوعا من التحليل الفلسفي الذي لا يراعي طبيعة اللغة وقـــال بعض أهل الأدب:" كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين فمنهم من لا نفهـــم كلامه شيئا، و منهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، و منهم من لا نفهم جميع كلامـــه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئا فأبو الحسن الرماني، وأما من نفهـــم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعد السيرافي".[1]

من هنـــا أخذ النحو ينحرف عن طريقه، وبدأ يتحول شيئا فشيئا إلى درس مغلـق غريب و صار درسا في الجدل يعرض النحاة فيه قدرتهم على التحليل العقلي فكانـــــوا يفترضون المشكلات دون أن يقترحوا لها حلولا، فكثرت المتون و الشروح و المختصرات التي لم تطور من النحو بل زادته تعقيدا. ومن أبرز مشكلات النحو نذكر:

1. الاضطراب المنهجي في التقعيد:

ونتج من لجوئهم إلى المنطق وتطبيق القواعد المنطقية و الآراء الفلسفية على مادة النحـــو بالإضافةإلى« النظريات غير الأصلية في المباحث اللغوية وهي مثبوثة في بعض كتب المتقدمين و أكثر كتب المتأخرين»[2]، ومن الأمثلة على ذلك تسويغ أحكامهم الشـــــاذة مثـــل إعطاء «لم» حكم «لن» في عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقـــراءة بعضهم «**أَلَمْ نَشْرَحْ**» سورة الشرح ، الآية (01)"

---

1 – أبو البركات الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ص 234.

2 - مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ،ط 2 ، 1986 ، ص10 .

2. كثرة العلل الثواني والثوالث:

يقول أبو بكر السراج: «واعتلالات النحويين على ضربين، ضرب منهـــا هــو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا لـــم صـــار الفاعل مرفوعا و المفعول به منصوبا»[1] ،فأبو بكر السراج يقتصر على العلل الأولى و الثواني فقط. في حين نجد بعض النحويين يتوسعون في العلل حيث تتجـــاوز في بعض الأحيان الثلاث وهذا ما نجده عند أبي الحسن الوراق، يقول في ذلك: «وقد يتعدى ذلك في بعض المواضع فيصل إلى العشر أو أزيد، ويكون عنده أحيانا توليد للعلل داخل الحكـــم الواحد فتصل إلى ست عشرة علة أو تزيد، وإمعانا في التفصيل والاسترســـال لم يكتف بتعليل موجود بل علل ما استعملوه و ما تجنبوه ».[2]

وعليه فإن أبا الحسن الوراق يحشد للحكم الواحد أكثر من ثلاث علل.

3. المبالغة في نظرية العامل (اللفظي والمعنوي):

لقد أولع النحاة بنظرية العامل ولعا شديدا. فجعلوا لكل أثر إعرابي في تركيب الجملة عاملا مؤثرا فيه من فعل أو اسم أو حرف، حتى أنهم جعلوا لتلك العوامل قدرة على إحداث الآثـار الإعرابية كالمؤثرات الحقيقية في المادة . على الرغم من أن الألفاظ اللغويـــــة لا قدرة لها على إحداث أي أثر في الكلام حتى أنهم «إذا لم يجدو العامل المؤثر في بعض أجزاء الجملة اخترعوا عاملا وهميا، وسموه مضمرا أو محذوفا أو مقدرا كالعامل في المبتدأ و الفعل المضارع المجرد».[3]

ومن الأمثلة على ذلك مسألة القول في عامل رفع الفعل المضارع« فذهب أكثرهـم إلى أنه يرتفع لتعرّيه من العوامل الناصبة و الجازمة، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع وبالزائـد في أوله، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم ».[4]

---

1 - أبو بكر بن سهل السراج :الاصول في النحو ، تح عبد الحسن القتلي، مؤسسة الرسالة بيروت،ج1، 1988م،ص36

2- الوراق أبو الحسن محمد بن عبد الله .تح .محمود جاسم الدرويش ، الرشد ، الرياض ، ط1 ، 1999م ، ص85 .

3 – مهدي المخزومي : في النحو العربي : نقد وتوجيه ، ص 8 .

4 – الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحو بين البصريين والكوفيين ،تح ، محمد محي الدين عبد الحميد. دار الفكر ، دمشق، ج2 ، ص551 .

ويرى بعض الدارسين:« أن فكرة العامل بريئة من كل ما ينسب لـــــــه من تعقيد وأن المقصود منها التقريب والتيسير على الدارسين حتى يسهل عليهم الربط بين اللفظ المعين و علاقتــه بالألفاظ الأخرى وما يترتب على ذلك من ضبط خاص لهذه الألفاظ».[1]

4- كثرة التقديرات:

وهذا ناجم من تعسف النحويين في نظرية العامل أو القياس، ونسبة كل أثر لغوي إلى عامل و تنازعهم على ذلك حيث« من الصعب على النحويين أن يجدوا لكل حركة إعرابية عامــلا لفظيا يأتي قبلها، أو تستقيم لهم القاعدة دائما ليقيسوا عليها. ولهذا لجأوا إلى التقديـــــر في اختصاص أدوات الشرط بالدخول على الأفعال».[2]

فإذا ذكر لهم قوله تعالى:«وَإِنْ أَحَدٌمِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَــلَامَ اللَّه»التوبة الآية(06) لماذا رفع "أحدٌ" ؟ قالوا: هي مرفوع بفعل محذوف تقديره«وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِـــنَ الْمُشْرِكِينَ اِسْتَجَارَكَ».

5 - اختلاف الأقوال في المسألة الواحدة:

يرى عمر أحمد مختار «أن النحويين القدماء حين قعدوا قواعدهم أقحموا اللهجات العربية بصفاتها وخصائصها المتباينة، ونظروا إليها على أنها صور مختلفة من اللغة المشتركة».[3]

ويشاركه في هذا الرأي عباس حسن، إلا أن هناك من ذهب إلى أن النحوييـــــن قصروا اهتمامهم على ظواهر لغوية معدودة ليست هي كل النحو بل لا تمثل منه إلا جـزءا يسيرا.

---

1 السيد عبد الرحمان: النحو العربي بين التطوير والتسيير، مجلة مجمع اللغة العربية ،مصر، ج70 ،ماي 1992 ص240.

2 - ابن هشام الأنصاري : معنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح ، مازن المبارك ، دار الفكر، دمشق،ج1 ، 1985 م، ص493

3- عمر أحمد مختار : البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتاثر ، عالم الكتب ، القاهرة ،ط6 ،1988،ص146

حيث يرى تمام حسان « أن النحويين اقتصروا على قبائل دون غيرها وأنهم وضعوا معايير خاصة بالانتقاء».[1]

6 تداخل المصطلحات:

والمثال على هذا ما نجده عند الكوفيين والبصريين في رفضهم لمصطلحات بعضهم البعض، فعند الكوفيين نجد مصطلحات (الترجمة والتبيين و التكرير و المردود...) هي ما يسمى عند البصريين(البدل)،« ويطلق الفراء (التفسير) على ما يعرف عند البصريين (المفعول لأجله) ويطلقه على التمييز».[2]

وهكذا نجد أن النحو العربي على الرغم من أنه علم مكتمل يسير على منهج علمي إلا أنه يعاني من بعض المشكلات الذاتية، من مبالغة في التعليلات وتعسف في الاحتكام لنظرية العامل مما أدى إلى كثرة التقديرات والتأويلات إضافة إلى اختلاف النحويين في المسألة الواحدة وتداخل المصطلحات و قصور تعريفاتها.

1 – تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط4 ، 2000 م ،ص15 .

2 - القوزي حمد رياض: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري جامعة الرياض ، 1981 ص164 .

المبحث الثالـث : أهمّ دعوات التجديد

1- قراءة في المصطلحات:

من خلال ما درسناه من مختلف المحاولات التيسيرية للنحو العربي في العصر الحديث سواء كانت نظرية أو تطبيقية وجدنا مصطلحات كثيرة يقصد بها التيسير منها: الإحياء التجديـد التيسير. التبسيط، التهذيب، الإصلاح وغيرها، ولمعرفة ما تتضمنه هذه المحـاولات من أراء لحل مشكلة صعوبة النحو وتعقده، تفرض علينا هذه الدراسة معرفة المعـــاني اللغويـــة و الاصطلاحية لكل من هذه المصطلحـــات الموجودة في تلك المحاولات التيسيرية، ولقد وردت هذه المصطلحات عناوين لكتب منها:

الإحياء: ورد هذا المصطلح في الثلث الأول من القرن العشرين عنوانا لكتاب إبراهيـــم مصطفى(إحياء النحو)، والإصلاح: ورد في أعمال وزارة المعارف المصرية، ورده عـدد كبير من المهتمين في ميدان التعليـــم، وجاء الإصلاح عنوانا لكتاب عبد الوارث مبروك

(في إصلاح) النحو العربي، و التبسيط ورد في الثلث الأول من القرن العشرين في مقـــال لحسن الشريف بعنوان(تبسيط قواعد اللغة العربية)، نشر في مجلة الهلال العدد 46 عـــام 1948 . و التجديد ورد في منتصف القرن العشرين عنوانـــا لعدد من الكتب منهـــا: كتاب شوقي ضيف (تجديد النحو)، و التيسير : ورد في ثناياكتاب إبراهيـــم مصطفى واستخدمه شوقي ضيف عنوانا لكتابه (تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا)، وبسندي خـالد بن عبد الكريم في (محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي) بالإضافة إلى المصطلـح والمنهج: نقد ورؤية) مجلة الخطاب الثقافي العدد الثالث 2008.

1-1- المعنى اللغوي لهذه المفاهيم:

أ- **التيسير لغة:**

جاء في المعجم الوسيط في مادة «يسر» ما يلي:« ييسر يسرا: سهل وأمكن».[1]

وجاء في لسان العرب «يَسَّرَ، الْيُسْر : اللِّيْن و الاِنْقِيَادُ، و يكون ذلك للإنسان والفرس يَسُرَيْيسَرُ و يَاسَرَهُ: لَايَنَهُ، و يَاسَرَهُ و سَاهَلَهُ، و في الحديث:«إِنَّ هَذَا الدِّينَ يُسْرُ اليُسْرُ ضِـــدَّ العُسْرِ».[2]

ب - التجديد لغة:

جاء في المعجم« في مادة (جدَّ)جدَّدَ الشيء صيره جديداً».

وجاء في اللسان: التجديد مصدر للفعل (جدد)، ويقال كبر فلان، ثم أصاب فرحة وسرورا، فجَدَّ جَدَّهُ، كأنه صار جديدا، والجِدَّةُ نقيض البَلَى، ويقال: «جدد الشيء صيره جديدا».[3]

جـ - الإحياء لغة: جاء في مادة «(حيَ): من أحيا الله فلانا، جعله حيا، و أحيا الله الأرض أخرج فيها النبات».[4]

وفي اللسان: «الإحياء: مصدر للفعل أحيا، يقال أَحْيَا القَوْمُ: أَخْصَبُوا، و أحيا الله فلاناجعله حيا، وأحيا الله الأرض: أخرج فيها النبات، و أحيا فلانا الأرض وجدها خصبة غضة النبات».[5]

1- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية ط3 ،ج1، ص1104.

2 - أبو الفضل ابن منضور : لسان العرب ، مادة (ي،س،ر) ج16،ص432 .

3 - المرجع السابق ، ص1104 .

4 - المرجع السابق ، مادة (ج ، د، د)، ج2 ، ص185.

5- المرجع السابق، مادة (أحيا) ،ص1104 .

د – التبسيط لغة:جاء في مادة (بسط)« بسط الشيء جعله بسيطا لا تعقيد فيه»[1]، وهي كلمة محدثة كما جاء في المعجم الوسيط.

هـ – التهذيب لغة: جاء في مادة«(ذهب) من نفس المعجم: هذب الكلام، خلصه ممـــــا يشينه عند البلغاء، ويقال هذب الكتاب لخصه و حذف ما فيه من إضافات مقحمة أو غـير لازمة».[2]

و – الإصلاح لغة:جاء في مادة «صلح» من المعجم الوسيط«أصلح في عمله أمره: أتى بما هو صالح و نافع، وأصلح الشيء: أزال فساده». [3]

2-1 – المعنى الإصطلاحي لهذه المفاهيم:

أ – **التيسير اصطلاحا:** يعرفه مهدي المخزومي بقوله« التيسير إذن ليس اختصارا ولا حذفا للشروحات والتعليقـــاتو لكنه عرض جديد لموضوعات النحو ييسر الناشئين أخذها واستيعابها و تمثلها».[4]

ب– **التجديد اصطلاحا:**يقول الدكتور حلمي خليل في قضية تجديد النحو العربي: «وبالتالي أصبح من الضروري على اللغوي أن يخطوا لنفسه منهجا جديدا لا يعتمد على تراث أخذ من فلسفة الإغريـــــق وقواعد اللغة اليونانية».[5]

ج – الإحياء: يعرفه إبراهيم مصطفى في مقدمة كتابه بقوله: « أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة

العربية، و أن ارفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، و أبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقربهم من العربية، و تهديهم إلى خط من الفقه بأساليبها».[6]

1– أبو الفضل ابن منظور وللسان ، مادة (ب.س.ط)، ج3 ، ص303 .

2– المعجم الوسيط ، ص58

3 – المصدر نفسه ص58 .

4 – مهدي المخزومي : في النحو العربي ، نقد وتوجيه،ص15 .

5– حلمي خليل : العربية وعلم اللغة البنيوي، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1996م ، ص170 .

6 – إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ط2، 1992، ص01 .

فالإحياء هنا حسب إبراهيم مصطفى هو:«محاولة تقريب المادة النحوية من المتعلم».[1]

و الذي يظهر من خلال هذه التعريفات أن هذه المصطلحات متداخلة فيما بينها بنسبـــــة كبيرة، فالتيسير هو نفسه التبسيط و التسهيل، و الإحياء هو إعادة بعث الحياة في شيء ما، و التهذيب والإصلاح يقصد بهما حذف ما ليس له فائدة في الكلام، وترك ما هو ضروري في المادة المراد تعليمها، أما التجديد فهو الإتيان بما هو جديد وترك القديم على عكـــــس التيسير الذي ينطلق مما هو موجود، ويعتمد عليه محاولا إيجاد منهج و طريقة توضحـــــه و تسهله.

1- أكلي سورية : حركة تسيير تعليم النحو العربي في الجزائر ، رسالة ماجستير ،2012 م،ص31 .

2- أهم دعوات التجديد و مظاهرها:

لقد أدرك النحويين القدامى صعوبة النحو على كل من المعلمين و المتعلمين خاصة فأنجزوا مختصرات تعليمية وكتبا و دراسات و بحوثا استلهمت أفكارهـــــا من الخبرات الطويلـة و الملاحظات الميدانية، و هكذا خلت مؤلفـــــاتهم من الإسراف في التفصيل والتفسير و الولوع بالاستشهاد و الاحتجاج و التعليل ذلك أن همهـــــم الوحيد هو تقريب النحـــو من المتعلمين.

وقبل الحديث عن محاولات التجديد لا بد من تحديد مصطلح التجديد بتعريف واضـح لأن المصطلحات في محاولات تجديد النحو قد تعددت بين إحياء و إصلاح و تجديـد وتيسير.

يعرف الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح تجديد النحو بقوله: «هو تكييف النحو والصـرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيهـــــا القواعد على المتعلمـــين، فعلى هذا ينحصر التيسيـــر في كيفية تعليم النحـــــو، لا في النحـــــو ذاته».[1]

و من أبرز الدعوات التي أفرد مؤلفوها كتب تستقل بموضوع تجديد النحو العربي أو تطويره أو تيسيره أو نقده أو تحليله نجد:

ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) في كتابه الرد على النحاة، و يعتمـــــد في رده في رفض نظرية العامل يقول في مقدمته: «وقصدي في هذا الكتـاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، و أنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهـــــــم أن النصب و الخفض و الجزم لا يكون إلا بعامل لفظي».[2]

إبراهيم مصطفى: في كتابه إحياء النحو و يبنيه أيضا على أساس رفض نظرية العامـــل و التوسع في الإعراب التقديري.

---

1 – صاري محمد : تيسير النحو : موضة أم ضرورة ؟ بحث منشور في أعمال ندوة تسيير النحو ، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ، الجزائر ،2001.ص191 .

2– ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة، تح ، شوقي ضيف، دار المعارف،مصر،1982م،ص76 .

شوقي ضيف: في مقدمة تحقيقه لكتاب ابن مضاء مؤيدا له في آرائـــــه و في كتابه تجديد النحو و من أهم أسس كتابه: إعادة تنسيق أبواب النحو و إلغـــــــاء الإعرابيين التقديري و المحلي و وضع ضوابط وتعريفـــــات دقيقة.

تمام حسان: العربية بين المعيارية والوصفية، واللغة العربية معناها ومبناها حيث انتقـــد تقديس القواعد و أيد ابن مضاء في رفضه لنظرية العامل. ويرى«أن التعليـــــق هـــــو الفكرة المركزية في النحو العربي و أن فهم التعليق على وجهه كاف للقضـــاء على خرافـــة العمـــــل النحوي و العوامل النحوية، و التعليق يحدد بواسطة القرائن معـــــــاني الأبواب في السياق و يفسر العلاقات بينها بصورة أوفى».[1]

مهدي المخزومي في كتابه: في النحو العربي نقد وتوجيه، يرى أنه ليس من وظيفة النحوي أن يفرض على المتكلمين قاعدة، ولا أن يخطئ لهم أسلوبـــــــا لأن النحو دراســـــة وصفية تطبيقية، و أن تيسيـــــــر النحو لا يقوم على حذف الشروح النحوية والتعليقات و الحواشي و لا الاختصار. و من أهم الإصلاحات التي دعا إليها في كتابه:

- ❖ تخليص النحو مما علق به من شوائب و فلسفة حملتها فكرة العامـــــل. التي حرفت النحو عن مساره.
- ❖ يرى أن الدرس النحوي ينبغي أن يعالج جانبين هما: الجملـــــــة من حيث تأليفهـــا و نظامها، و ما يعرض على الجملة من معان تؤديها كالتوكيد و أدواته.

إبراهيم السامرائي: في كتابه (النحو العربي نقد وبناء) وفيه أبطل مسألة العلة والعامل وقسم كتابه إلى قسمين: قسم يدرس أصوات العربية والكلمة وبناؤها والأسماء ومـــــا اشتمل عليه، وقسم يدرس أنواع الجملة والأفعال وأنواع الإعراب والمرفوعات والجر والتوابع.

يقول: «أن هذه هي المواد التي ينبغي لطالب النحو أن يتزود بها، ولكن ذلك لا يغني عن معرفة النحو القديم معرفة جيدة، قف على الأصول والفـــروع وعلى الأساليب التي درج عليها الأقدمون».[2]

1- حسان تمام : اللغة العربية معناها ومعناها ،ص10 .

2 – إبراهيم السامرائي : النحو العربي نقد وبناء ن دار صادق ، بيروت ، 1968م ، ص10 .

عبده الراجحي: في كتاب (النحو العربي و الدرس الحديث): يناقش الكتاب ملابسات نشـأة النحو العربي و اختلاطه بالفقه و أصوله، ثم يعرض موقف المنهج الوصفي من هذا النحـوو يتحدث عن صلة النحو التحويلي و طريقته في التحليل.

أحمدعبد الستار الجواري: في كتاب (نحو التيسير): و فيه ينتقد مبالغة القدماء في الاهتمام بالتقدير و العوامل و ما يتبع ذلك من تعسف و تكلف. كما انتقد اتحاد النحويين العـــــرب الأمثلة المصنوعة التي ليست من كلامهم و غلبة المنطق وتأثرهم بالقياس والإجمـــــاع و دعا إلى ضرورة إعادة استخلاص القواعد النحوية من النصوص الموجودة بين أيدينا مـن عصور الاستشهاد التي أقـــــــرها النحويين.

عبد القادر الفـاسي الفهري: في كتاب (اللسانيات و اللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية)

وفيه يدعوا إلى الاستفادة من النظريات اللسانية الحديثة والخبرات والمستجدات العلميـة المكتشفة في حقل اللسانيات التطبيقية، و في نظره «النحو التقليدي لا يزودنا بكل ما نحـن في حاجة إليه، بل لا نحتاج بالضرورة إلى مفاهيم القدماء و أصولهم».[1]

أحمد عبد العظيم عبد الغني: في كتاب(القاعدة النحوية، دراسة نقدية تحليلية): ورتب أبوابه تبعا لأبواب النحو التقليدي، ويناقش فيه صور العلاقـــــات بين القواعد والأصـــــول و الاستعمال. و يقرر فيه «أن النحويين لم يلتزموا بأصول الصناعة وضوابط العلم و أن قواعد النحو العربي متناقضة».[2]

يوسف الصيداوي: في كتاب (الكفاف) و يدعو فيه إلى قراءة التراث واستخلاص القواعد منه، بحيث تكون خالصة من كل الآراء و التشعبات التي تؤدي إلى تعقده.

زكريا أوزون: في كتابه **(جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام)** ويـــرى المؤلف أن قواعد اللغة العربية لم يضعها العرب «و السبب ببساطـــة يعود إلى

---

1 – عبد القادر الفاسي للفهري: اللسانيات واللغة العربية ، نماذج تركيبية ودلالية ، ج3، دار توبوقال، الدار البيضاء، ط4 2000م ،ص32.

2 – أحمد عبد العظيم عبد الغني : القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية ، دار الثقافة القاهرة ،1990م ، ص13.

أنّ سيبويه كونه فارسي الأصل. قام بوضع قواعد لأمثاله في ذلك الوقت كي لا يلحنوا في لفظ كلمات اللغة العربية».[1]

و فيما نجد أن أكثر دعاة التجديد يرون أن السبب في صعوبة النحو يرجع إلى إخضاعه إلى المنطق، يجد زكريا أوزون أن النحو العربي غير منطقي البتة.

خليل كليفت: في كتابه من أجل نحو جديد و فيه يحاول المؤلف أن يثبت أن النحويين العرب أخطأوا حين قسموا الجملة إلى جملة اسمية و جملة فعلية، فهو يرى أن الجملة واحدة يتكون من المسند و المسند إليه. و يمكن القول أن إصلاح مفهوم الخبر في النحو العربي هو المحور الحقيقي لهذا الكتاب.

رابح بومعزة: في كتاب (تيسير تعليمية النحو، رؤية في أساليب تطوير العملية التعليمية من منظور النظرية اللغوية) وفيه يدرس النحو التعليمي وتطويره في ضوء اللسانيات الحديثة ويؤكد على ضرورة امتلاك المعلم الخبرة اللازمة لتعليمه اللغة، وأن يكون دائم الاطلاع على ما أجد في اللسانيات الحديثة، و يذكر كيفية الوصول إلى الكفاية التبليغية و الأداء الكلامي الذي يجب على معلم النحو أن يتسلح به.

إن هذه الكتب وغيرها من المؤلفات تدعوا إلى ضرورة النظر في النحو العربي من أجل تيسيره.

1- زكرياء أوزون : جناية سيبويه ، الرفض التام بما في النحو من أوهام : رياض الريس ، بيروت ،ط1، 2002 م ص17 .

3- هم محاور دعوات تجديد النحو:

3-1- إلغاء نظرية العامل: يعرف الجرجاني العامل بقوله «العامل ما أوجب كون آخر الكلمة علىوجه مخصوص من الإعراب».[1]

و هو نوعين لفظي و معنوي ، يقول في ذلك ابن جني "و إنما قال النحويون عامل لفظي و عامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد وليت عمرا قائم. و بعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم".[2]

و نشأت جذور نظرية العامل لدى عبد الله بن ابي إسحاق الخضرمي، وحذا حذوه عيسى بن عمر، و توسعت عند الخليل بن أحمد الفراهيدي و طبقت النظرية في النحو على يد سيبويه في كتابه. وعليه فقد اعتمدها النحاة القدامى بما أنهم المؤسسون لها، و ساروا عليها و انطلقوا منها في تأسيس القواعد النحوية فمن دونها لا يقوم الإعراب ولا تحدد هوية الكلمة.

غير أن بعض النحاة خالفوا هذه النظرية و دعوا إلى ضرورة إلغائها من بينهم ما دعا إليه ابن مضاء القرطبي الذي ناد بإلغاء العامل ووجوب هدمه و إلغاء جوانب كثيرة من النظريات النحوية كالعلل الثوالث، و القياس و إلغاء التقدير و غير ذلك.

و كان ابن مضاء قد فهم أن ابن جني قد رفض العامل و أوكله للمتكلم نفسه لا غير يقول:« إن الرفع و النصب و الجر و الجزم إنما هو من عمل المتكلم لا شيء غيره، وإنما قالوا: لفظي و معنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ».[3]

فابن مضاء دعا إلى إلغاء نظرية العامل، و ما تجر إليه من دعوى الحذف، والتقدير و الإضمار في الأساليب في كتابه (الرد على النحاة).

1- علي بن محمد بن علي الجرجاني : التعريفات ، تح: ابراهيم الأبياري، ج1،دار الكتاب العربي، بيروت ،ط1، 1985م ص139 .

2 - أبو الفتح ابن جني: الخصائص ،ص109 .

3- المصدر نفسه ،ص109 ،110.

يقول: « أن إجماع النحاة على القول بالعامل ليس حجة على من خالفهم في ذلك».[1]

و في الحقيقة يبدو أن ابن مضاء قد أساء فهم ابن جني في توكيله العامل للمتكلم وهـذا صحيح، ولكنه لم يرفض فكرة العامل إطلاقا وإنما اختلفت رؤيته في ماهية العامـــل وكينونته.

و قد اتهم ابن مضاء سيبويه بالفساد البين في النحو، من خلال كتابه الذي قام على نظرية العامل وعارض كل من قال بها من العلماء و إن أجمعوا عليها.

يقول: « إن إجماعهم ليس حجة علينا. و قد صرح بذلك كبير حذاقهم، و مقدم في الصناعة من مقدميهم، و هو أبو الفتح بن جني في خصائصه».[2]

و لم يؤخذ بنظرية ابن مضاء، و سرعان ما خمد وميضها، إلىأن جاء العصر الحديث و خرج من أحياها و نادى بها بعض المحدثين و اعتمـــدوا أقوالـه و اقتـــادوا بها مثـــل: إبراهيم مصطفى و عباس حسن.

و يذكر تمام حسان سبب رفضه للعامل بقوله: « أن المعروف في كل منهـــج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر يعني أولا و آخرا بالإجابة عن «كيف» تتـم هذه الظاهـــرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن " لماذا" تتـم هذه الظاهرة أو تلك، لم يعد منهجا علميا بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخميـــن و تفسيـــر الإرادة و البحث عن الحكمة الإلهية في وجود هذه الظواهر».[3]

1- ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة ،ص78

2 – المرجع نفسه ،ص82

3 – تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص189.

ويعلق عبد القادر الفاسي على كلام تمام حسان بقوله« أن تمام حسان لا يدلنـــــا على مرجـــع في الموضوع نسترشد به، لأن هذا شيء معروف كما يقال وطبعا نحن لا نعـرف هذا بـــل نعرف عكسه، و نعرف أن النظريـــــة العلميـة يجب أن ترتقي إلى مستـــــوى تفسيري، و لا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال بل تبحث في الكيف و فيمـــا وراء الكيف. فأين هذا العلم كما يعرفه تمام حسان».[1]

أما شوقي ضيف فإنه يتبع ابن مضاء القرطبي في رفضه لنظرية العامل ولا يقدم تفسيـــرا بديـــــــــلا .

أما فيما يخص إبراهيم مصطفى فإنه يقرر أن الحركات الإعرابية ليست من أثر العامـــــل بل هي علامات على معان، فالضمة علم الإسناد و الكسرة علم الإضاءة والفتحـــة لا تدل على شيء، و يتفق معه في هذا مهدي المخزومي لكنه يرى أن الفتحة علامة لكون الكلمـــة ليست بمسند إليه ولا مضاف.

3-2 - إلغاء الإعرابيين التقديري والمحلي:

اختلف النحويون في تحديد مفهوم واحد في الإعراب، ومن خلال تعريفاتهم نفهم مدى قبولهم أو رفضهم لفكرة العامل.

فالزجاجي يبين أهمية الإعراب فيقول:«أن الأسماء التي كانت تعثرها المعـــــاني وتكون فاعلة ومفعولة، و مضافة و مضافا إليها و لم يكن في صورها وأبنيتها أدلـــــــة على هذه المعـــاني بل كانت مشتركة، فجعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعـاني ، فقالوا: ضرب زيـد عمرا ، فدلوا برفع زيـــــد على أن الفعل له وينصب عمرو اعلى أن الفعـــل واقـــــــــع به و قـــالوا: ضرب زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل، ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله، و أن المفعول قد ناب منـــــابه.

1 - عبد القادر الفاسي الفهري : اللسانيات واللغة العربية ، ص58 .

و قالوا: هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، و كذلك سائر المعـــــاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم و يقدمـــــوا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه و تكون الحركات دالة على المعاني».[1]

و يخالف المستنير قطرب القدماء الذي يرى أن الإعراب لا يدل على معان محددة وإنمـــا كي يستطيع المتكلم إدراج كلامه بسهولة و سرعة لأن التسكين يضطره للتوقف بعد كل كلمة يقول:« و إنما أعربت العرب كلامها ، لأن الاسم في حالة الوقف يلزمـــــه السكون للوقـففلـو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف و الوصل، وكانوا يبطئـون عنـد الإدراج فلما وصلوا و أمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتـــــــدل الكـــلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك و ساكن، ومتحركين وساكن ولم يجمعـــوا بين ساكنيـــن في حشو كلمة، ولا في حشو بيت، و لا بين أربعة أحرف متحركة لأنهـم في اجتمـــاع الساكنين يبطؤون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلـــــون، و تـــــذهب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان ».[2]

ولم يتبع من المحدثين قطرب غير إبراهيم أنيس وعبد الرحمن السيد، ويؤكـــد إبراهيـــم مصطفى على أن«علامات الإعـــــــراب دوال على معان في تأليف الجملة وربط الكلام فالضمة علم الإسناد و دليل على أن الكلمة مرفوعة، يراد أن يسند إليها ويتحدث عنهـــــا و الكسرة علم الإضافة، و للإعراب الضمة و الكسرة فقط، و ليستا أثرا لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدلوا بهما على معنى في تأليف الكلام، أما الفتحة عنده لا تـدل على معنى كالضمة و الكسرة، فليست بعلم إعراب ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب».[3]

ويتفق معه في ذلك مهدي المخزومي إلا أنه يرى أن «النصب علامة لكون الكلمة خارج نطاق الإسناد أو الإضافة».[4]

1- الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ، تح : مازن المبارك ، دار العروبة ،(د.ط) (د.ت) ص29.

2- المصدر نفسه : ص80.

3 – ابراهيم مصطفى : إحياء النحو ،ص50 .

4 - مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص81.

وقد انتقد عز الدين مجذوب هذا التقسيم، وعده مأزقا وقعوا فيه، حيث ساوى إبراهيم مصطفى و مهدي المخزومي بين الفاعل و المبتدأ و نائب الفاعل.

وللتخلص من هذا المأزق« يقترح تقسيم معاني الإعراب تقسيما ينسجم مع ما يراه النحويون القدماء و محصل رأيهم:

- ❖ أن الرفع يدل على أن الاسم واقع في الكلام موقع عمدة.
- ❖ أن النصب و الجر يدلان على الاسم واقع موقع فضلة.

ثم يميزون بين النصب و الجر تمييزا خفيفا، وهو أن الجر للفضلات التي يفضى إليها جزء الكلام بواسطة حرف أو بلا واسطة».[1]

و قد فحص عز الدين مجذوب اعتراضات النحويون المحدثين على العوامل والإعراب و استدل على أن علامات الإعراب من ثوابت المضمون، وأنه معنى يوجبه ائتلاف الاسم مع وحدات لغوية أخرى سماها النحويون عوامل.

ودعا شوقي ضيف إلى إلغاء الإعرابين التقديري و المحلي، يقول « فلا داعي لأن يقال في مثل (جاء الفتى): الفتى: فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، ولا في مثل: (جاء القاضي):القاضي: فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، بل يكتفي في مثل الفتى و القاضي بأن كلا منهما فاعل فحسب، و أيضا فلا داعي بأن يقال في مثل:(هذا زيد)، هذا: مبتدأ مبني على السكون في محل رفع بل يكتفي في مثله بأن يقال: هذا: مبتدأ فحسب، و بالمثل لا داعي أن يقال في مثل: (زيد يكتب الدرس) إن جملة يكتب الدرس في محل رفع خبر لزيد، بل يكتفى بأن يقال إنها خبر لزيد».[2]

الملاحظ من خلال هذه الاختلافات و التباينات في تحديد مفهوم واحد للإعراب أن الوصول إلى تصور مشترك لأي مصطلح نحتاج إلى الاتفاق على المنطلقات الأساسية لهذا المصطلح من جهة وعلى طبيعة وكيفية عمله من جهة أخرى.

1- عز الدين مجدوب : المنوال النحوي العربي ، دار محمد على الحامي ، تونس ، تونس ، ط1 ، 1998م،ص290 .

2 – شوقي ضيف : تجديد النحو ، دار المعارف ، القاهرة ، ط3، 1982م،ص23.

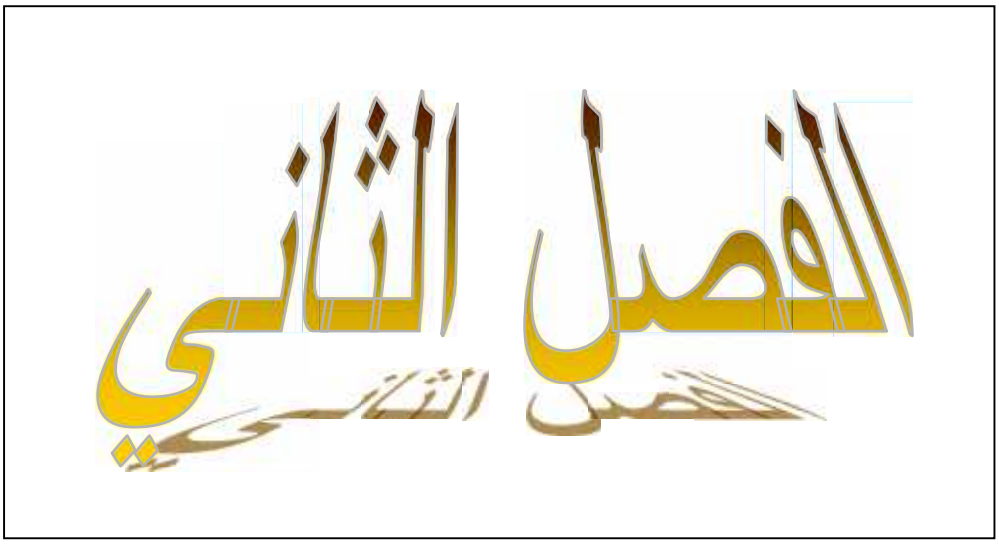
الفصل الثاني

عناصر الفصل الثاني: جهود مهدي المخزومي في تجديد النحو .

- جهود مهدي المخزومي في تجديد النحو .

1- الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل.

2- الجملة من حيث تأليفها ونظامها.

3- الجملة وما يعرض عليها من معان عامة.

4- الكلمة.

5- الإعراب.

6- جمع الأبواب النحوية .

7- أقسام الفعل في العربية.

8- أفعال الكينونة أو الوجود

9- إضمار الفعل

10- الأساليب التعبيرية.

11- أدوات الوصل .

12- التوابع.

13- النعت.

14- البيان.

15- خبر المبتدأ.

جهود مهدي المخزومي في تجديد النحو:

تميز القرن الرابع عشر الهجري بثورة العلم و المعرفة في مجالات التأليف والتحقيق والمناظرات والمعارك الأدبية، و لعل ما مرت به الأمة العربية في هذه الفترة من فقر وحرمان في نواحي الحياة كان السبب في إحساس أبنائها بضرورة من يوقد مصابيح العلم و المعرفة في ظلمة الحياة، و كان من بين هؤلاء الأعلام عالم قل مثيله في مجال اللغة و فنونها، ذلكم هو الأستاذ الدكتور مهدي المخزومي الذي حاولنا في بحثنا هذا بيان جهوده و عرضها لأنه يعد من بين أهم النحاة المحدثين الذين دعوا بقوة إلى تيسير النحو العربي و تخليصه من التعقيدات التي بنى عليها النحاة القدامى أسس النحو، و قد تمثلت آراؤه فيما يلي:

1. الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل:

جاء النحو العربي لغاية ضبط الكلام وتنويعه على قواعد العربية و ما نطقت به في أصولها دون لحن أو تغيير، وبدأ النحاة بوضع تلك القواعد بناءا على ما يسمعونه من ألسنة العرب في البوادي، وما قاله الشعر و ما جاء به القرآن الكريم من فصاحة اللفظ و التراكيب النحوية، ومن ثم قاسوا عليها كل ما قيل بعد ذلك و شرطوا عدم الخروج عن ذاك القياس.

اعتاد العقل البشري ألا يقبل شيء من دون سبب بل يبحث عن سبب و جوده وهذا ما كان شائعا في الفلسفة الأرسطية فلكل حدث محدث. وبذلك لم تقبل العقول العربية أوضاع الأحكام النحوية من رفع و خفض ونصب و جزم دون مبرر لها، فما الذي يحكم أن يكون الفاعل مرفوعا ؟ و المفعول منصوب؟ و لم لا يكون الفاعل منصوبا مثلا؟ فهذه الأسئلة لم يغفل عنها علم العربية و انطلقوا في تقعيد القواعد وتأسيس مادتهم النحوية، ونشأ من ذلك ما يسمى بالعامل.

فمن الأصول الهامة التي قامت عليها الدراسات النحوية: العوامل النحوية، وقد نشأت مع نشوء النحو العربي، فهذا كتاب سيبويه من الكتب الأولى التي وصلتنا لم يخل باب من أبوابه من ذكر العامل، وسار النحاة على منهج سيبويه، وصنفوا

مصنفاتهـــــم معتمدين على منهجه وتقسيمه، وجعلوا فكرة العامل الركيزة الأساسية التي تدور حولها الأبحـــــــاث النحوية، بل لا يتصورون وجود الشكل الإعرابي بدونهـــــا.

فالنحاة القدامى تعسفوا كثيرا في المبالغة في نظرية العامل، حيث جعلوا سبب كل حركـــــة إعراب عامل لفظي أو معنـــوي.

و يرى بعض الدارسين « أن فكرة العامل بريئة من كل ما ينسب له من تعقيـــــــــــد و أن و المقصود منها التقريب والتيسير على الدارسين حتى يسهل عليهم الربط بيـــــن اللفظ المعيـن و علاقته بالألفاظ الأخرى، و ما يترتب على ذلك من ضبط خاص لهذه الألفاظ»[1].

وقد دعى الدكتور مهدي المخزومي في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه" إلى ضـــرورة

إلغاء هذه النظرية، و يرى أنه ليس من وظيفة النحوي أن يفرض على المتكلمين قاعدة، و لا أن يخطئ لهم أسلوبا، لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية و أن تيسير النحو لا يقـــــوم على الاختصار، و لا على حذف الشروح النحوية و التعليقات والحواشي التي تملأ بطـون كتب النحو، و لكنه عرض جديد لموضوعات النحو من خلال إصلاح شامـــــل لمنهـــج الدرس النحوي و موضوعاته، و أهم هذه الإصلاحات و أولاها بالعناية: « تخليص النحـــو ممـــا علق به من شوائب و فلسفة حملتها فكرة العامل، تلك الفكرة التي حرفت النحو عن مســـاره فتحول شيئا فشيئـــــا إلى درس ملفق غريب، ليس فيه من سمات الدرس اللغوي إلا مظهره و شكلـــه مما أصبح به النحو درســـــــا في الجدل يعرض النحاة فيه قدراتهـــــم على التحليـــــل العقلي».[2]

فالنحاة القدامى حسب رأي مهدي المخزومي قد جعلوا من هذا المنهج منطلقا لأعمالهـــــم و محور دراستهم، وهذا ما أوقعهم في مشكلات كثيرة أتعبوا بها أنفسهم وأتعبوا الدارسيـن على الســـــواء.

1- عبد الرحمن السيد : النحو العربي بين التطوير والتسيير ،ص240 .

2 - مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ،ص15

« وإذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما كان يبني عليه من تقديرات متمحلة لم تكن لتكـــون لولا التمسك بها، و بطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل كباب التنـــــازع و باب الاشتغال، ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكـــــام...»[1].

فمهدي المخزومي يرى أن باب التنازع و الاشتغال لم يكونوا ليفعلوا كل هذه التعقيدات لـــولا تمسك النحاة القدامى بهم فالأصل في باب التنازع الذي عقدوا عليه هو:« أن يتقدم عاملان و يتأخر عنهما معمول، و يكون كل من العاملين طالبا للمعمول نحو: دخل وجلس خالـــدٌ فقد تقدم في هذه الجملة عاملان هما:(دخل) و (جلس) و تأخر عنها معمول و هو: (خالــد) وكان كل من (دخل) و (جلس)طالبا له، و لا يجوز عندهم أن يكون (خالد) مع معمـــــولا للفعلين جميعا، فلا بد أن يكون لأحدهما فقط أما الثاني فيعمل في ضميره».[2]

فهذا الأصل الذي بنوا عليه هذا الباب . حسبه . باطل من أساسه لأنه يرى أن الفعـــــل ليس عاملا و ليس هو الذي يرفع أو ينصب، و إذا لم يكن الفعل عامـــــلا بطل كل ما يبني على هذا من أحكام، كما يبطل كل ما كان مبنيا على هذا الأساس. يقول: «ليس هنـــاك تنـــازع بين فعلين حين يليها فاعل، و ليس صحيحـــــا أن المسند إليه، أو الفاعـــــــل لأحدهما لا لكليهمـــا كيف ذاك و الفعلان كلاهما له و من فعله، فقولنا (دخل وجلس خالد): جملـــة فعلية فيهـــا فعلان و فاعل واحد، وكان هذا الفاعل قد أحدث الفعلين».[3]

أما فيما يتعلق بباب الاشتغال فإن النحاة القدامى أقرره انطلاقا من الجملة سواء أكانت فعلية أم اسمية. فالجملة الفعلية هي التي صدرها فعل كـ: قام زيد وضرب اللص. والجملـــــــة الاسمية هي التي صدرها اسم و لم تقع أيديهم على ما يميز الجملتين أحداهما من الأخـــرى تمييزا يبني على أساس من فهم طبيعتين مختلفتين.

1 مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ،ص16.

2- المرجع نفسه ،ص162 .

3-المرجع نفسه: ص163.

فجملة (طلع الفجر) جملة فعلية لأنها مصدرة بفعل، وجملة (الفجر طلع) جملة اسميـــة لأنها مصدرة باسم. و الفجر يطلع، والفجر طالع، كلاهما عندهم جملة اسمية. ولو أدركوا ما بين الاسم و الفعل من فرق في الدلالة لأعادوا النظر في تقسيمهم الجملة.

فجملة (الفجر طلع) عنده هي جملة فعلية لا جملة اسمية كما زعم النحاة و هذا الخلط هـو ما أوقع النحاة في مشاكل كثيرة مما دفعهم إلى التأويل و التقدير في سعيـــهم إلى تعريف الجملة و ما ورد من شرط. ففي قوله تعالى: «**(إذا السماء انشقت)** فقد أولـــــوا هـــــذه الجملـــــة و اضطروا بعد ذلك إلى جعل المسند إليه فاعلا بعد أن كان مبتدأ عندهم و لكن ليس للفعل المذكور (انشقت) و إنما لفعل قدروه محذوفا مفسرا للفعل المذكور».[1]

ويرى المخزومي أن ذلك لم يكن ليحصل لو أدرك النحاة أن جملة: «إذا السماء انشقت» هي جملة فعلية لا اسمية. وهذا من أهم مسائل الاشتغال والأساس الذي انطلقـــوا منه لتقدير فعل محذوف مفسر بفعل مذكور.

مما سبق يتضح أن مهدي المخزومي قد أبطل فكرة العامل، كما ألغى كل ما يترتب عنه من بابي التنازع و الاشتغال كونهما زادا من تعقيدات النحـــــو وجعله أكثر صعوبـــــة على الدارسيـــــن.

كما يرى أن الدرس النحوي ينبغي أن يعالج جانبين مهمين هما:

2- الأول:

وهو الجملة من حيث تأليفها و نظامها و من حيث طبيعتها، ومن حيث أجزاؤها ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التأليف من تقديم و تأخير و من إظهار و إضمار.

ففي الحديث عن الجملة خاصة عن الفاعل، يرى النحاة القدامى أنه يكون في الجملة الفعلية التي بني الفعل فيها للمعلوم. أما نائبه فيكون في الجملة الفعلية التي بني الفعل فيها للمجهول.

1- مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص171.

قد خالف مهدي المخزومي القدماء في زعمهم قائلا:« و لكننا نخالف القدماء، فنزعـــم أن المسند إليه في كل منهما نوع واحد، و ذلك لأن كلا منهما مرفوع ، و لأن كلا منهمـــــــا يستدعي تأنيث الفعل إذا كان مؤنثا، و هم يصرحون في أثناء البحث في النائب عن الفاعل أن جميع ما يذكر للفاعل من أحكام تنطبق على النائب عن الفاعلوالفرق بين الفاعل و النائب عنه إنما يكون في بناء فعله».[1]

كما يرى أن النحاة في تمييزهم بين نوعين من الفاعل، فهم بهذا يدركون أن هناك فرقـا بين فاعل يصدر منه الفعل اختيارا، و فاعل يتلبس به الفعل مثل قولهم:« (سافر خالد) فخـالد له أن يختار بين السفر أو عدمه. و أما قولهم (انكسر الإبريق) » [2]

فالإبريق غير مختار في الانكسار.فإدراكهم لهذا الفرق سليم، فلو أنهم درسوا الفاعل ونائبه في هذا الضوء لكانوا جنبوا الدارسين متاعب كثيرة كانوا في غنى عنها.

و يمثل المخزومي عن هذا بقوله في: « انكسر الزجاج، وقولنا: كسر الزجاج، يظهر لنـــا أن المسند إليه في كل منهما فاعل، فلم نكد نحس بالفرق بينهما.فكلاهما مما لا إرادة لـــه و لا اختيار، و كلاهما مما قام بالفعل قياما اضطراريا و كلاهما من وجهة نظر المنطق قـد وقع عليه الفعل. ولكنهم مع ذلك يسمون المسند إليـــــه في الجملة الأولى فاعلا، و يسمونه في الجملة الثانية نائبا عن الفاعـــل».[3]

وينتهي بالقول أن هذه التسميات يفرضها المنهج العقلي، بخلاف المنهج اللغوي الذي يســوي بينهما، وأن دراسة الجملة الفعلية في ضوء المنهج اللغوي يحتم علينا أن نغض النظر عن كل الاعتبارات التي لا تمت إلى الطبيعة اللغوية بصلة

3- أما الجانب الثاني: « فهو ما يعرض من معان عامة، تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض كالتوكيد وأدواته والاستفهام و أدواته».[4]

1 - مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ،ص45 .

2 -المرجع نفسه .ص45.

3 -المرجع نفسه ص: 17.18

4-المرجع نفسه ص : 41 .

دأب النحاة القدامى على تقسيم الجملة إلى قسمين: جملة اسمية وجملة فعلية. وهو تقسيم يقره الواقع اللغوي للعربية. فالجملة الاسمية في تصور اغلب النحاة القدماء هي التي يتصدرها اسم أو بمفهوم آخر هي التي تخلوا من الفعل، في حين أن الجملة الفعلية هي التي يتصدرها فعل.

و الذي نلاحظه أن مهدي المخزومي قد رفض هذا التقسيم ، وقام بتقديم تقسيم جديد للجملة ذلك أن التقسيم القديم كان قائما على أساس التفريق اللفظي المحض. ومن أجل تصحيح ما وقع فيه القدماء من تعسف عرف الجملة الفعلية بأنها «التي يكون فيها المسند فعلا، لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها».[1]

و أما الجملة الاسمية« هي التي يدل فيها المسند على الدوام و الثبوت أو التي يكون فيها المسند اسما».[2]

ويضرب لنا مثالا ففي الجملة (طلع البدر) و (البدر طلع) حسب رأيه هما جملتان فعليتان. فالأولى فعلية يتفق فيها مع القدماء، أما الثانية فهي جملة اسمية عند القدماء، و فعلية في نظره. لأنه لم يطرأ عليها أي جديد سوى تقديم المسند إليه، وتغير هذا الأخير لا يغير من طبيعة الجملة. و القول أن جملة (البدر طلع) جملة فعلية يجنبنا الوقوع فيما وقع فيه القدماء من مشاكل، جرها عليهم المنهج الفلسفي.

و عليه فإن طبيعة الجملة الفعلية تختلف عن طبيعة الجملة الاسمية، ولذلك وجب علينا أن نفرق بين المسند إليه في الأولى، والمسند إليه في الثانية.

و قد أضاف المخزومي نوعا ثالثا و هي الجملة الظرفية فهي عنده« التي يكون المسند ظرفا أو مضافا إليه بالأداة نحو: (عند زيد نمرة) و(أمامك عقبات) و قولك (في الدار رجل)، في جملة بين بين، فهي من قبيل الجملة الاسمية أو من قبيل الجملة الفعلية».[3]

1 - مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه .ص47 .
2- المرجع نفسه، ص41 .
3 - المرجع نفسه ، ص65.

و اختلف أيضا مع القدامى في تقسيمهم للجملة وذلك في قولهم أن جملة (يا عبد الله) هي جملة فعلية فهذه الجملة ليست جملة فعلية ولا اسمية. لأن الجملة الفعلية أو الاسمية تبنى على الإسناد. و مثل هذه الجملة (يا عبد الله) من الجمل غير الإسنادية.

يقول: «لأن مثل قولهم(يا عبد الله) لا يعد أن يكون أداة للتنبيه، ولفت نظر المنادى، و لا يختلف عن أمثاله من الأدوات التي تؤدي ما يؤديه مثـــل هذا التغيـــر من وظيفـــة مثـــل(ألا) التي للتنبيه، و (ها) أيضا وغيرهما إلا في أنـــه مركب لفظي لا يرتفـــع إلى منزلة الجملة، و لا يصح تسميته بالجملة أيضا».[1]

كما تعرض إلى جملة الشرط التي يقسمها القدماء إلى شطرين وهما: جملة الشرط وجملـــة جواب الشرط. فهذا التقسيم عنده لا يجوز« ليست جملة الشـــرط جملتين إلا بالنظر العقلي و التحليل المنطقي، أما بالنظر اللغوي فجملتا الشرط جملة واحدة، و التعبير لا يقبـــــل الانشطار لأن الجزئيين المعقولين فيها إنما يعبران معا عن فكرة واحدة، لأنك اذا اقتصـــرت على واحدة منهما اخلت بالإفصاح عما يجول في ذهنك، و قصرت عن نقل ما يجول فيه إلى ذهن السامع».[2]

من خلال ما سبق يتضح أن المخزومي أولى اهتماما كبيرا بالجملة لأنها الأساس التي يبنى عليهـــا النحو.

4)الكلمـة:

يقسم النحاة القدامى الكلام إلى ثلاثة أقسام: الاسم و الفعل و الحرف، أما المخزومي فقـد خالفهم في تقسيمهم فالكلام عنده ينقسم إلى :اسم وفعل و أداة، و أضاف إليه الكنايـــات. يقول أن النحاة لاحظوها و مروا عليها دون دراسة وحتى لم يوفوها حقها كبقية الأقسام الأخرى.

1- مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ن ص54.

2- المرجع نفسه ،ص57.

والكنايات عنده « هي الإشارات في العربية، وهي كذلك عبارة عن طوائف تندرج ضمنها الكثير من الدراسات، كالضمائر بنوعيها المتصلة والمنفصلة و غيرها».[1]

5) الإعراب: يعرف النحاة القدامى الإعراب بأنه: « اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامـــــل لفظا أو تقديرا».[2]

خالف المخزومي رأي القدماء في تعريفهم للإعراب ذلك أن الحديث عنه كان بالنسبة إليه مظهرا من مظاهر النشاط العقلي و يعدونه أثرا من آثار العوامل التي أكسبها النظر العقلي مظهر العلة و قوة السبب، وهذا هو السبب الذي حرف النحو عن مســـاره و أخرجه عن طبيعته. ويعرف الإعراب بأنه: « بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية، أو من قيمـــــــة نحويـــــة ككونها مسندا إليه، أو مضافا إليه، أو فاعلا، أو مفعولا، أو حالا أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجملة و تؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضا».[3] فالمخزومي بهذا التعريف يرفض ما جاء به النحاة القدامى لتعرفهم للإعراب على أنه «أثـر ظاهر أو مقدر بجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن و الفعل المضارع».[4]

ويذكر المخزومي أن للإعراب علامات تدل عليه ، وهي الحركات يقول: «والحركـــات في اللغة العربية ثلاث: الضمة ، الكسرة ,الفتحة ، وقد اعتدت العربية بالضمة والكســـرة اعتدادا خاصا ، فجعلت الضمة علما للإسناد ، والكسرة، علما للإضافة، أما الفتحة فعلـــــم ليس بإسناد ولا إضافة ، ويندرج فيه موضوعات كبيرة يتميز بعضها عن بعض بما تؤديه الكلمـــة المنصوبة من وظيفة لغوية[5]

الملاحظ هنا أن نظرة المخزومي لعلامات الإعراب لا تختلف عن نظرة أستـــــــاذه إبراهيم مصطفى فهو يتبعه في أن الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة وليستا أثر

1- مهدي المخزومي :في النحو العربي قواعد وتطبيق ،ص47 .

2- ابن الأنباري ، أسرار العربية ،ص10.

3 - مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ،ص67.

4 - ابن هشام الانصاري ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الفكر، بيروت ، ص33 .

5 - المرجع السابق ، ص67.

العامـــــل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بها على معنى في تأليف الكلام والفتحة لا تدل على معنى ، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب .

و يعتقد المخزومي ان للإعراب علامات تدل عليه، وهي الحركات يقول: «والحركـــات في الإعرابية وحدها كافية للدلالة عن المعاني، أما فيما يخـــص الحروف النائبة عنهـا فهي نفسها مع الاختلاف في الكم الصوتي فقط. فيعتبر أن" الحركات أصوات مـــــد قصيرة والحـــــروف أصوات مد طويلة، وقد استدل من خلال ذلك على آراء الخليل و تعليلاتـــــه الصوتية».[1]

6- جمع الأبواب النحوية:

فيما يخص الأبواب النحوية فقد جمعها المخزومي بطريقة حديثة، لأن النحـاة القدامى حسب رأيه قد أطالوا القول في موضوعات هي في الواقع موضوع واحد، وقسمها إلى: المرفوعات و المخفوضات و المنصوبات و الفعل و أقسامه ثم دراسة أساليب التعبير.

بالنسبة إلى المرفوعات فقد قسمها إلى قسمين:

المرفوعات أصالة وقسمها بدورها إلى موضوعين هما: الفاعل في الجملة الفعلية والمبتدأ هو المسند إليه في الجملة الاسمية، و ليس المبتدأ ما كان مسندا إليه في الجملة الفعلية كما زعم النحاة.

أما المرفوعات تبعا فموضوعات و هي: خبر المبتدأ، و خبر إن، بالإضـــــــافة إلى النعت و عطف البيان.

أما فيما يتعلق بالمخفوضات فقد اعتبر المخزومي أن حروف الجر ليست عاملة، و«أن حروف الجر استعملت واسطة للإضافة، وواسطة لإضافة ما لا يمكن إضافته مباشرة».[2]

1- مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص68.
2- المرجع نفسه.ص77.

و لقد أصطلح عليها تسمية « حروف الإضافة»[1]، و هذا ما ذهب إليـــــــه سيبويه و ابن الحاجب و الرضي.

كما اعتبر أن حروف الجر و سائر الحروف العربية الأخرى لم تكن حروفـــــــا في بادئ

الأمر، و لكنها استعملت كالأسماء و أفعال دالة على معان تامة، ثم تعرضت بعد ذلك إلى بعض التأثيرات فخرجت من معانيها.[2]

أما المنصوبات فتتمثل عند القدامى في جميع المفعولات ابتداء من المفعول به والحـــــال و المضاف إليه و النعت التي أطلق عليها النحاة اسم الفضلة، و يقـــــــول المخزومي أن «تسمية المنصوبات بالفضلات يشعر بتفاهتها في الكلام، و قلة شأنها في تأدية المقاصد و الأغراض».[3]

و يؤيد هذا أقوالهم المختلفة " فالأشموني يقول معللا حذف ضمير المفعول من الفعل الأول إذا عمل الثاني في باب التنازع، لأنه حينئذ فضلة، فلا حاجة إلى إضمار قبـــل الذكر، و الحال عنده أيضا فضله مما يستغني عنه في الكلام إلا في حالتين ذكرهمـــــا أما ما عدا هاتين الحالتين فأنت بالخيار، إن شئت حذفته و إن شئت ابقيت عليه».[4]

و يضيف المخزومي قائلا:« فليست الحال فضلة أبدا قد تكون عمدة الكلام و أساســا تقوم عليه الفائدة».[5]

إن ما يسمونه النحاة هنا فضلة قد يكون عمدة في التفاهم، الذي لا يتم التفاهم إلا بـــــه، و عليه فإن معالجة النحويين لهذه الموضوعات حسب رأي مهدي المخزومي ليس فيها أي أثر لغوي أو إلمام بأساليب الكلام.

1 - مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه .ص77.
2 - المرجع نفسه.ص93.
3-المرجع نفسه .ص93.
4- المرجع نفسه.ص93.
5- المرجع نفسه،ص96.

كما ألغى المخزومي الإعراب بالحروف، وهذا ما جعله يعتبر بعض المواضع شاذة مثـــل الممنوع من الصرف و المثنى و الجمع المذكر السالم، حيث قال: أن« مذهبه مذهب جديـر أن يؤخذ به، و يتعلق بأسبابه مذهب مبني على أساس فهم أساليب العرب في كلامهم»[1]. فهـــو إذن يدعوا إلى إلقاء الشبهة في الإضافة إلى ياء المتكلم، ضف إلى هـذا « المثنى» الذي قال فيه « أن الألف دلالة على التثنية و هو قصد إليه، و ليس ليكون الألف علامـــة للرفع و جمع المذكر السالم و المجموع بالألف و التـــاء».[2]

فقد جرى في العربية في المثنى الرفع بالألف و نصبه و خفضه بالياء، أما جمع المذكـــــر السالم فقد أغفل الفتح فيه مثله مثل المجموع بالألف و التاء، وذلك لاتقـــاء شبهته بالمثنى.

و في المنصوبات أيضا نجد المفعول به و المفعول المطلق، و المفعول لأجله والمفعـــول فيه و المفعول معه، و هي تسميات ذكرها القدامى لكن المخزومي يرى أن المفعول به أحرى بأن يسمى بالمفعول المطلق ذلك أنه « هو الحدث الذي يحدث الفاعـــل، كمـــــا أعتبر البقيـــة ليست جديرة بتلك التسمية ».[3]

أما المفعول معه فيرى أنه ليس له علاقة بالفعل و أن هذه التسمية ترجع إلى فكرة العامل

عند القدامى وزعمهم أن الحركات آثار للعوامل، ويرى « أن الواو في المفعول معه لا تدل على التشريك، أي اشتراك ما بعدها مع ما قبلها فيما يترتب عليه».[4]

فالمخزومي يرى أن « الواو» وضعت لتدل على تشريك الاسم الذي بعدها مع الاسم الذي قبلها، و إن لم يكن هناك تشريك فلا وجود لمفعول معه داخل المفعولات وفي الأخيـــر يخلص المخزومي إلى أنه يجب أن يكون للمنصوبات اسم يدل عليها و يجمع

1- مهدي المخزومي.**في النحو العربي نقد** وتوجيه ،ص96.
2–المرجع نفسه.ص105 .
3 -المرجع نفسه.ص110.
4-المرجع نفسه . ص110

شتاتها وبدل من تسميتها بالفضلات كما أطلق عليها القدماء، يقترح أن يصطلح عليها عبارة (متعلقات الفعل) أو (التكملات).

إذن المخزومي يدعوا إلى تبني منهج لغوي حديث يقوم على جمع ما تفرق و تنظيم الأبحاث اللغوية و الأبواب النحوية عن طريق التصنيف و التبويب و التفريع.

7- أقسام الفعل في العربية:

يقسم النحاة القدامى الأفعال حسب الزمن فهي حسبهم « توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزمان، و لما كان الزمان ثلاثة: ماض وحاضر و مستقبل، و ذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة لم تأت بعد، و منها حركة تفصل بين الماضية و الآتية، كانت الأفعال كذلك ماض و مستقبل و حاضر. فالماضي الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك، أي قبل زمان إخبارك، و المستقبل ما لم يكن له وجود بعد. و أما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل و يسري منه الماضي، فيكون الإخبار عنه هو زمان وجوده».[1]

و هنا نرى أن ابن يعيش قد قسم الفعل على أساس أقسام حركات الفلك وقد فشل في تطبيق ما قرر و أثبت، لأنه لم يحاول تطبيق ما قرره على أقسام الفعل الثلاثة.

و يرى المخزومي أنه لا بد من أن نعرض إلى كلام سيبويه في تقسيمه للفعل على الرغم من تصوره لأقسام الزمان الثلاثة إلا أنه لم يقسم الفعل ثلاثة أقسام لتكون أقسامه على مثال حركات الفلك، فالدلالة على الحال يستعمل الفعل المضارع و للدلالة على الاستقبال يستعمل الفعل المضارع مخبرا به، و فعل الأمر مأمورا به.

و عليه بناء على ما سبق يرى المخزومي أن تقسيم النحاة للفعل على أساس حركات الفلك، جعلهم يواجهون صعوبات كثيرة في تفسير استعمالات الفعل في غير ما خصوه به من زمان معين، من ذلك " استعمال الفعل المضارع بمعنى (لم) و (لما) نحو: لم يسافر خالد أمس، و لما يسافر خالد، و استعمال الماضي في المستقبل بعد

1 - ابن علي بن يعيش:**شرح المفصل**: صححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على اصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيرية-مصر- ج3ص16.

(إذا) و غيرهـــا من أدوات الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿**إذا جاء نصر الله و الفتح**﴾ **سورة النصر، الآية (01)**

و استعمـــــــال الماضي استعمـــال الأمثال لا للدلالة على الزمان المـــاضي أو عـلى زمان معين، بل للدلالة على أنه قد حدث أو يمكن أن يحدث كقولهم: روت الـــــرواة، و استعمال الماضي للدلالة على أنه الحدث قد وقع في أثناء

الكلام نحو:« نشدتك الله» [1]، و غير ذلك من الاستعمالات الكثيرة التي واجهتهم، وصعب عليهم أن يوفقوا بينها و بين ما زعموا لأقسام الفعل الثلاثة من أزمنة خاصة بها.

إن النحاة حسب وجهة نظر المخزومي لو أنهم قسموا الأفعال بحسب مالهـــا من صيغ أو أبنية، ثم لاحظوا دلالتها على الزمان من خلال استعمالاتها المختلفة لكان أجدى للعربية، لا للدلالة على حركات الفلك من مضي و حضور و استقبال».[2]

و يقسم البصريون الفعل إلى ثلاثة: ماض و مضارع و أمر، أما الكوفيون فيقسمونـــــه إلى ماض و مضـــــارع و دائـــــم.

فهو يختلف مع البصريين و يتفق مع الكوفيين في أن أقسام الفعل ماض و مضارع ودائـم يقول: « إن تقسيم الفعل إلى ماض و مضارع و دائم تقسيم يؤيده الاستعمال وتؤيـــــــده النصوص اللغوية التي صدر عنها الكوفيون في مقالتهم بالفعل الدائم».[3]

أما فيما يتعلق بفعل الأمر فإنه يؤيد الكوفيون كذلك في عدم النظر إليـــــه قسيمـــــا للفعل الماضي و الفعل المضارع و يخالفهم في ذهابهم إلى أنه معرض مجزوم، فليس بناء (الفعل) مأخوذ من الفعل المضارع أو متأخرا في وجوده عنه، و ليس في الفعـــــــل إعراب كإعراب الأسمـــــــــاء.

فبناء أفعل ليس بفعل ذلك أن الفعل يتميز بأمرين: الأول انه مقترن بالدلالة على الزمـــــان و الثاني أنه يبنى على المسند إليه، و يجمل عليه.

1- مهدي المخزومي ك في النحو العربي نقد وتوجيه.ص114 .

2 -المرجع نفسه، ص144 .

3 - المرجع نفسه ،ص119.

و بناء (أفعل) خالي من هاتين الميزتين، فهو لا يـــــدل على الزمان، و لا يوجد إسنـــاد فيه.

و يحتج المخزومي على رأيه من خلال أمرين هما:

❖ أما كونه خاليا من الزمن « فلأن المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يتلبس فيه الفاعل بالفعل، إن الذي يدل عليه هو طلب الفعل حسب، فليس هناك من فعل و لا زمان يتلبس فيه الفعال بالفعل ».[1]

❖ و أما كونه خاليا من الإسناد « فإنه يقتصر على ألف الاثنين أو واو الجماعة أو نون النسوة أو ياء المخاطبة، أو الضمير المستتر في أفعل المقدر بأنتَ كما يزعمون ».[2]

❖ فالمخزومي يرى أنه لا إسناد في الكنايات لأنها ليست أسماء أو ضمائر كما يعتقد النحاة القدامى.

و بالنسبة للأفعال الأخرى التي هي الماضي و المضارع فبناء (فعل) عنده لا يقتصر على الزمان الماضي، و المضارع ليس خاصا بالمستقبل و إنما « قد يدل الفعل المـــــاضي على وقوع الحدث في غير الزمان الماضي، أو لا يدل على زمان حقيقي» [3] ويقصد بهذا وقوعه بعد (إذا) و (لو) في الشـــــــرط مثل قوله تعـــــــــــالى‹‹ **إذا جاء نصر الله و الفتح›› سورة النصر الآية(1).**

أما المضارع فقد يدل على الماضي إذا سبقه **(لم)** أو **(لما)** في النهي، و كل ما يدل عليه هو أن الحدث الذي يعبر بالمضارع عنه لم ينتهي أو لم يتم ».[4]

❖ فالمخزومي إذا لا يحصر كل فعل في زمانه بل يرى أنه يمكن أن تتعدد في زمانها من خلال استعمالاتها التي ترد فيها، فلكل فعل صيغته الزمنية التي لخصها المخزومي في الإعراب إلى: " الماضي و له صيغة **(فعل)** وصيغة **(قد فعل)**، وصيغة **(كان فعل)** و صيغة **(كان قد فعل)** و **(قد كان فعل)**، أما الحاضر فله صيغة **(يفعل)**

1 - مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه.ص120 .
2 - المرجع، نفسه نص120.
3 - المرجع نفسه.ص154
4 - المرجع نفسه.ص154 .

و أما الدائم فله صيغة (**الفاعل**) و (**فاعل كذا**) و صيغة (**فاعل**) كذا بالتنوين وصيغـــــــــة (كان فاعلا)".[1]

و يخلص المخزومي إلى أن النحاة كان عليهم أن يفرقوا بين زمانين: زمان فلسفي يقوم على أساس حركات الفلك، و زمان نحوي لا يقوم على مثل هذا الأساس فلو أنهم أدركوا هذا الفرق لما أوقعهم ذلك في مشكلات كثيرة أدت إلى تعقيد النحو، و ما نتج عن ذلك من معارضات و مناقشات.

8- أفعال الكينونة أو الوجود (كان و أخواتها)

يرى النحاة القدامى أن « كان و بات، و أضحى، أصبح، أمسى، صار، ليس، مازال، ما برح، ما انفك، ما فيء، و ما دام " هي أفعال ناقصة لأنها لا تكتفي بالمرفوع، إذ لا بد لها من منصوب معه. كما أنها ناسخة لأنها تنسخ حكم المبتدأ و الخبر. " و من حق هذه الأفعال عندهم أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل، غير أنهم توسعوا في هذا الكلام فأجروها مجرى الحروف، فنسيت معانيها إلى الجمل ».[2]

و قد أقدم النحاة القدامى على جمعها في باب واحد، غير أن المخزومي رفض جمعها في باب واحد ذلك « أن من يستعرض هذه الأبنية و استعمالاتها يعجب من جمعهـــــــا في إطـــــار واحد، و انتظامها في باب واحد، فليست هذه الأفعال بمنزلة واحـــــــــدة، لا في الدلالـــة و لا في الاستعمال و لا جامع لها إلا ما لاحظوه من شبه فيما يأتي بعدها، فهي تشتـــــرك في أن يليها مرفوع و منصوب».[3]

فالمخزومي إذا ينفي أن تكون هذه الأفعال على حد سواء في الدلالة أو الاستعمال ذلك أن بعضها متصرف و بعضها الآخر جامد، و بعض المتصرف منها تام، وبعضها نفي... إلى غير ذلك، فليس من المعقول أن تكون بمنزلة واحدة و أن تجمع في باب واحد.

1 - المرجع نفسه.ص155 – 156 – 158 .
2 - **المخزومي**: في النحو العربي نقد وتوجيه ص176.
3 - المرجع نفسه ،ص178.

و على هذا الأساس يرى المخزومي أنه يجب فصل (صار) من هذه المجموعـــــة« لأنها تدخل في الغالب على ما ليس أصله مبتدأ و خبر».[1]

ويعطى أمثلة على ذلك مثل: (صار الطين إبريقا، صار الحق باطلا) فالذي نلاحظه هنا

هو أننا إذا حذفنا منها (صار) مثلا و رجعت إلى ما كانت عليه أي مبتدأ أو خبر تصبـح (الطين إبريقا) و (الحق باطلا) و هذا غير مقبول لأن (الطين لا يصير إبريقا).

و(لا الحق باطلا)، ضف إلى هذا أن المنصوب بعدها ليس خبرا أو مفعولا « و إنما تمييز وظيفته إماطة إبهام في نسبة الصيرورة إلى الفاعل، فإذا قيل: تحول الطين أو صار كان في الأمر ابهام، و موضعه نسبة التحول إلى الطين، فأتي بكلمة (إبريقا) لتزيل ذلك الإبهام».[2]

و نفس الشيء بالنسبة إلى (ليس) التي يجب فصلها أيضا عن (كان و أخواتها) لأنها تدل على النفي أما (كان) فتدل على الاثبات. و يضيف إلى أن هناك فرقا آخر بين (ليس) و(كان) و هو أن (ليس) بناء مركب و (كان) بناء مفرد، وهي دالة على نفي الوجـــــود و(ليس) مركب (من لا و أيس) وقد نزلت في الاستعمال منزلة الكلمـــــة الواحـــــدة واستعملت استعمال الأدوات فانتهت إلى أنها لا تدل إلا على ما تدل عليه (لا) في النفي».[3]

و عليه يفرق المخزومي بين (ليس) و(كان) لأن كان فعل تام، ويعتبر (ليس) فعل جامـــد شاذ وبناء على هذا ينبغي أن تصنف بعد إخراج(صار) و(ليس) منها و قد جاء بتقسيم جديد لهذه الأفعال و هذا بعد إخراج (صار) و(ليس) بحسب دلالتهـــــــــا على معانيهـــــا و هي ثلاثة أقسام:

- **القسم الأول:**و هو الذي يدل على الكينونة العامة و هو: «(كان) و ينبغي أن يلحق بها "استقر و حصل، و وجد، و حدث ».

1 - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
2 - **المخزومي** : في النحو العربي نقد وتوجيه ص:179.
3 - المرجع نفسه، ص179.

- **القسم الثاني:** و هو الذي يدل على الكينونة الخاصة و هو: « أصبح، أمسى، أضحى و بان". و يرى أنه يجب أن يلحق بهذه الأفعال فعل آخر أهملوه وهو (غدا) لأنه يدل على الوجود في الغداة ».
- **القسم الثالث:** و هو الذي يدل على الكينونة المستمرة و هو « مازال، و وما انفك، و ما استقر، و ما حصل».

انطلاقا على ما سبق بنى المخزومي رأيه و حججه على الاستعمال و الدلالة و التي أعطى بواسطتها تصنيفا جديدا لأفعال الكينونة أو الوجود.

أما فيما يتعلق بأفعال المقاربة عندهم : «أفعال دالة على المقاربة، و هي: (كاد كرب و أوشك)، وأفعال دالة على الرجاء وهي: (عسى، حرى، و اخلولق)، وأفعال دالة على الشروع و هي:(أنشأ، طفق، جعل، و أخذ، و على) و كلها قد درست في باب واحد مع بعضها بعض».[1]

وكان النحاة القدامى قد ألحقوا أفعال المقاربة بأفعـــال الكينونة، كما قامـــوا بخلط هذه المجموعات و جعلوها بابا واحد و قاموا بتسميتها كلهـــا بأفعال المقاربة دون تفريق هذه المجموعات.

و قد قام المخزومي باستنكار هذا الجمع و أعابه على القدماء لأنه كما يقول « ينبغي ان نعزل هذه المجموعات بعضها عن بعض لأنها تختلف فيما بينها من حيث الدلالة» [2]

فهو إذا يرى انه يجب التفريق بينها لما لها من الدلالة يسمح أن تدرس واحـــدة منهـــا على حدى، ذلك أن أفعال الشروط تدل على أن الفاعل قد بدأ بإيقاع الفعل، و أفعال الرجاء تدل على أن الفعل لم يحدث، و لم يبدأ على الرغم من توقعه، و أفعال المقاربة تـــدل على إمكـــان قرب الفعل من الحدوث و لكنه لم يحدث بعد. يقول ابن يعيش «تقول كـــاد زيد يفعل، أي قـــارب الفعل، و لم يفعل». [3]

1 - ابن عقيل،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، **دار التراث** –القاهرة ،ط20 ج1 1980م ، ص 323.
2 - **المخزومي** : في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 185.
3 - ابن يعيش:**شرح المفصل** ،ج2 ، ص119.

انطلاقا من هذا دعا المخزومي إلى الفصل و التفريق بين هذه الأبواب لأن الشيء الذي دفع النحاة إلى جمع هذه الأبواب و هو ما لا خطوه من شبه، و تشبثهم بفكرة العامـــل هو الذي أوقعهم في هذا الخلط، لأن هذه الفكرة هي التي ألحقت هذه الأفعال بأفعـــــال الكينونة أو الوجود. و لن هذه الأفعال كما ذكر سابقا تدل على الوجود العام أو الخاص أو المستمـــر بينما هذه المجموعات لا تدل على الوجود و إنما تدل على مقاربة الفعل الحدوث و لكنـــه لم يقع، و لا علاقة لما تدل عليه المجموعات بما تدل عليه (كان و أخواتها). أما فيمـــــا يخص الفعال فهي في حصيلتها أربعة أقسام:

- فعل الرجاء: عسى
- فعلا المدح و الذم: نعم و بئس.
- الأفعال المركبة التي يتألف كل واحد منها من كلمتين تلازمتا في الاستعمال ونزلتا منزلة الكلمة الواحدة، فاتخذت لها استعمالا خاصا و منهـــــــا: (ليس، حبذا، حيهل
- و الأفعال البدائية المتخلفة التي سماها النحاة المناطقة أسماء الأفعال،(كهيهات، شتان أف، أواه، صه، مه، نزال، و اتراك...).

و يرى المخزومي ان هذه الأفعال على الرغم من اختلافها إلا أن النحاة درسوها في أبواب منفصلة و مخلوطة، جاهلين أصولها.

❖ فعل الرجاء "عسى"

«هو فعل شاذ جامد لم يستطع الدارسون أن يتبينوا واقعه و لذلك اختلفوا فيه، كما اختلفوا في أمثاله، فذهب بعضهم إلى أنه فعل، و ذهب بعضهم إلى انه حرف و ذهب بعضهم إلى انه فعلا في موضع، ويستعمل حرفا في موضع آخر».[1]

كما لها استعمال آخر و هو أنها فعل ناقص، و هذا ما أورده ابن هشام فهو رآى في «عسى أنها فعل و اعتبرها أنها فعلا ناقصا، فتدخل على الجملة الإسمية وهو أقل

1 - المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ص ، 194.

استعمالاتها كمـا تدخل على الجملة الفعلية و هو اغلب استعمالاتها مثل قوله تعالى:«و **عسى أن تكرهـــوا شيئا و هو خير لكم، و عسى أن تحبوا شيئا و هو شر لكم** ».[1]

و يرى المخزومي أن هذا الأمر غير وارد لأن الأمر في الآية واضح و ليس في عسى فيما زعموا من عمل ، و كل ما تؤديه في الكلام هو التعبير عن الرجاء.

كما يرى أن حمل النحاة(عسى) على (كان) أو(كاد) أقد أوقعهم في مشكـــــــلات لم يستطيعوا الخروج منها، لذلك يعتبر عسى فعل جامد شاذ عن سائر الأفعال لأنها لا تتصرف بتصرفها و ليس لها استعمال.

- ❖ و كذلك الأمـــــــر بالنسبة إلى (نعم) و (بئس) و (حبذا) و (حيهل)... وغير ذلك و التي اعتبرها المخزومي من الأفعال الشاذة الجامدة التي لا يرى لها أي استعمال.
- ❖ و فيما يتعلق بالأفعال البدائية و التي يطلق عليها اسم (أسماء الأفعال)، و قد قـــال عنها النحاة بأنها مطردة و هي ما كان على وزن (فعال). و قد انقسم النحـــاة فيها إلى مذهبين « فالبصريون يعدونها بين بين أي لا هي بأفعال و لا هي بأسماء، لـــــــذا أطلقـــوا اصطلحوا عليه تسميتها بأسماء الأفعال، أما الكوفيون فقد اعتبروها أفعـــالا حقيقية».[2]

أما المخزومي فقد عدها أفعالا حقيقية لأنها أفعال في دلالتها و استعمالها. كما فند ما ذهب إليه البصريين لإدخالهم التنوين في تسمية الأفعال لأنها بعيدة كل البعد على أن تكون اسما.

كما أعاب على النحاة جمعهم لهذه الأفعال في باب واحد و إضافتهم إليها أبنية دخيلة مثل كلمة (آمين) التي يضن أنها سامية الأصل، و بعضها مركب ككلمة(حيهل) و (هلم)

و كذلك الظروف مثل: (عليك ، منك، دونك) لأنهـا من وجهة نظره تصلح أ ن تكون من متعلقات الأفعال،« بالإضافة إلى أن هذه الظروف لا تستعمل مثل هذا الاستعمال

1 - ابن هشام : مغني اللبيب ،ج1.ص137.

2 - مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابب الحلبي وأولاده، مصر ط2، 1958م ،ص308.

متصلـــــة بضمير المتكلم نحو(مكاني، دوني) أو بضمير الغائب نحو: (مكانه، إليه دونه) لذلك لو كانت هذه الظروف تتحمل معاني الأفعال لاستعملت مع المتكلم الغائب».[1]

انطلاقا مما سبق فالمخزومي يدعوا إلى ضرورة فصل هذه الأبواب عن بعضها البعض و تفريقها حتى يتجنب الدارسين ما وقع فيه النحاة القدامى من خلط ووقوع مشاكـــل هم في غنى عنها.

9- إضمار الفعل:

«يعتبر الفعل من أهم أجزاء الجملة، فهو لا يقتصر على الدلالة على الحدث فحسب ولكنه يحدثنا عمل فعل الشخص أو الشيء،و عما يفعلان و عما سيفعلان مثل: كتب خالد يكتب خالد، سيكتب خالد، و هو بالإضافة إلى ذلك يساعد على الإسناد و يعبر عن سؤال وعن أمر. و الجملة الفعلية هي أكثر الجمل شيوعا في الاستعمال، بل تعد أساس التعبيـــــر في العربية». [2]

و يرى المخزومي أن النحاة القدامى قد قصروا كثيرا في دراسته و لم يعطوه حقـــه من حيث إمكانية إظهاره أو إضماره، ذلك أن النحاة أخذوا هذه الظاهرة على أنها مظهر من مظـــاهر العامل الذي كان أساس الدراسات النحوية فكانوا يفسرون الظواهر انطلاقا من فكرتـــــــه و أحكامـــــــــه.

فالمخزومي ليس من الذين يقولون « بالعامل، وبأن النصب والرفع والجر آثار للعامل يدل وجودها على و جود العامل لفظا أو تقديرا».[3]

إذن فهو يرى أن ظاهرة إضمار أو إظهار الفعل ترجع إلى سياق الكلام ومناسبـــات القول لأنه قد ترد جمل قد لا يذكر فيها الفعل، و لكنه توجد قرائن تدل عليه لأنه لو ذكـــر الفعل لكان الكلام حشوا و لا جدوى منه.

1 - **المخزومي** : في النحو العربي نقد وتوجيه.ص205.
2- المرجع نفسه: ص207
3 - المرجع نفسه،ص208 .

لذلك يرى في مثل قولهم: (مكانك، دونك، إليك)، مما كان النحاة يعتبرونه اسم فعل ناب مناب الفعل لتضمنه معناه، فإن هذه الظروف استعملت هنا لتؤدي الوظيفة اللغوية لها التي خصصت في الاستعمال. أما سياق الكلام فهو خارج عنها، تعاونت على الدلالة عليه ملابسات الخطاب، و مناسبات القول و المثال على هذا جملة (مكانك) مثلا: ليس لزاما إظهار الفعل هنا فكأنك تقول: أثبت مكانك) لأن كل شيء يشير إلى وجوده فلا حاجة إلى إظهاره.

و على هذا الأساس كان الخليل ينظر إلى هذه الظاهرة، و كان يجب على النحـــــاة الذين أخذوا عنه و عن تلامذته أن يدركوا هذا حتى يتجنبوا كل ما من شأنه أن يفسد الكـــــــلام و يحيله إلى ضرب من الحشو و التقديرات و التمحلات التي وقعوا بها انطلاقا من إيمانهــم بفكرة العامل و تمسكهم بها.

و قد استدل في رأيه هذا « على آراء الخليل الذي استدل بها قبله سيبويه في الكتـــــــاب من خلال فكرة إضمار الفعل أو إظهاره في أبواب من المنصوبات».[1]

فالمخزومي يرى أن هذه المنصوبات وقعت تكرارا ضمن سياق الكلام الفعلي و هي:

- المنصوبات التي تقع في سياق فعلي من نهي أو أمر مثل قوله تعالى:‹‹**انتهوا خير لكم››**
- المنصوبات التي تقع في سياق فعلي ليس نهيا و لا أمرا مثل: مرحبا وأهلا.
- المصادر المنصوبة على الدعاء نحو: سقيا، رعيا.
- المصادر المنصوبة على غير الدعاء مثل: حمدا، شكرا.
- المصادر المنصوبة على التشبيه نحو: مررت به فإذ له صوت لصوت حمارا كأنك قلت يصوت.
- المصادر غير المتصرفة مما يلزم النصب، و يمتنع عن "أل" نحو: سبحان الله، معاذ الله.
- المشتقات الجارية مجرى الأفعال، المنصوبة على التنبيه نحو: أقائما
- الأمثال المنصوبة على التحذير نحو: إياك إياك أن تجادل في غير الحق.

1- سيبويه : **الكتاب** ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط3 ،ج1،1988م.ص257.

- الاسماء المنصوبة على الإغراء نحو:

أخاك أخاك أنما لا أخا له كساع إلى الهيجاء بغير سلاح.

- الأسماء المنصوبة على التحضيض أو الاختصاص نحو قوله (ص):‹‹نحن معاشر لا نورث››

- الأسماء المجارية مجرى الاشتقاق منصوبة على التوبيخ نحو: أتميميا مرة وقيسا أخرى.
- الصفات المنصوبة على الشتم أو على الترحم نحو: مررت به المسكين.
- المصادر المنصوبة على الأمر.
- إن النحاة القدامى إذن لم يتناولوا ظاهرة حذف أو إظهار الفعل على أنها ظاهـــرة لغوية تحتاج إلى تفسير و توضيح، و إنما على أساس أنها مظهر من مظاهر الفاعـــل الذي كان له الأثر الواضح فيما يقولون.
- وحسب رأي المخزومي فإن النحاة لم يعجبهم المنهج الذي سلكه الخليـــل في تفسيرات المنصوبات و لم يجدوا فيه تحقيقا لمنهجهم العقلي، ولذلك راحوا يطيلون القول في مسائل ليست في هذا الباب و التمسوا لها العامل فحملوا النصوص أكثر مما تحتمل من تأويـــل و تقديـــــر.

10- الأساليب التعبيرية:

يعتبر المخزومي الجملة أساس التعبير، و الصورة اللفظية الصغرى التي تحمل في ثناياها ما يجول في نفس المتكلم من أفكار لتصل بها إلى المخاطب و لذلك أقر أنه بواسطة السيـــاق الفعلي للكلام يتحدد هذا التعبير، «فالجملة خاضعة لمناسبات القول و للعلاقة بين المتكـــلم و المخاطب، و لا يتم التفاهم في أي لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات، و أخذت العلاقـــة بين أصحابها بنظر الاعتبار، و لن يكون الكلام مفيدا ولا الخبر مؤديا غرضه ما لم يكـــن حال المخاطب ملحوظا ليقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاكتفاء والقبول».[1]

1 - **المخزومي** : في النحو العربي نقد وتوجيه .ص225.

يرى المخزومي أن أصحاب علم المعاني أسهبوا كثيرا في مقتضى الحال و ظاهره عرفانا منهم لما للكلام من ظروف تتحكم فيما يصدر عن المتكلم من أفكار لينقلها إلى المخاطب.

كما يرى أن« ملاحظة المناسبات القولية و العلاقة بين المتكلمين و المخاطبين ليست بجديدة على الدرس النحوي، بل هي الأساس الذي يبنى عليه تأليف الجملة أو تأليف الكلام».[1]

و يضيف أن إهمال النحاة القدامى في ملاحظة هذه المناسبات كان له أثر في فصل دراسة النحو عن دراسة المعاني، مما أدى إلى ظهور تعبيرات و مصطلحات مصطنعة لتقسيم دراسة واحدة لها موضوع واحد و هو دراسة الجملة من مثل: «الصحيح والفصيح ويقصدون بالصحيح ما كان صحيحا نحويا، و بالفصيح معنى يزيد على الصحة النحوية من مطابقة الكلام لمقتضى الحال، أو مطابقته لمناسبات القول».[2]

و عليه فالنحاة القدامى يرون أن هناك فرقا و اختلافا بين الفصيح و الصحيح، بينما يرى المخزومي أنه لا يوجد فرقا بينهما لأن الجملة الصحيحة لغويا و نحويا هي الجملة الفصيحة عند أهل المعاني و أرجع ذلك إلى مسائل صوتية.

إضافة إلى هذا فهو ينفي وجود أي فرق بين الدرس النحوي و دراسة المعاني و الدليل على ذلك أن مراعاة ما أحاط بالقول من مناسبات عند النحاة كان أساسا لصحة الكلام، كما كان مراعاة ذلك عند علماء المعاني أساسا لفصاحته.

انطلاقا من هذا فإن التعبير لا يخلوا من الأساليب، فهي التي تحدد نهجه و سبيله وتساعد المتكلم على تقويم لسانه و تزيد من فصاحته و على هذا الأساس وضع النحاة الأساليب فتنوعت بين الاستفهام و النفي و التوكيد.

فهذه لأساليب تستخدم على النحو حسب ما تطلبه مناسبات القول وحال المخاطب.

1 - **المخزومي**: في النحو العربي نقد وتوجيه ،ص226 .
2- المرجع نفسه ،ص226.

ما يستخدم التعبير أدوات خاصة تتصل بالجملة، تضعها في أسلوب معين من أساليب التعبير، « و أدوات التعبير كلمات بعضها مؤلف من حرف، أو من حرفين وبعضها مؤلف من أكثر من حرفين، و تتألف من هذه الأدوات طوائف تشترك كل طائفة منها في معنى خاص تؤديه».[1]

و قد لاحظ المخزومي أن النحاة قد خلطوا بين أدوات هذه الأساليب حيث قاموا بجمعها مع بعضها، في حين أنها تستحق أن تفصل عن بعضها و من الأمثلة على ذلك «جمعهم بل بواو العطف». [2]على الرغم من اختلافهما معنى و وظيفة، فالواو تدل على اشتراك ما بعدها و ما قبلها في حكم واحد. في حين أن (بل) تعني العكس، فهي تدل على الاشتراك نصا لأن ما قبلها نفي و ما بعدها إثبات.

كما يجمعون بين« (إن) و (أن)، (فإن) أداة توكيد و (أن) أداة وصل، و إن تقع في صدر الجملة، و أن تقع في أثنائها » [3]، و عليه فمعناهما يختلف أيضا معنى و وظيفة فلا جامع بينهما.

كما يجمعون بين « أسلوبين مختلفين لكل منهما أداة خاصة لا صلة لها بالأخرى إلا شبه لفظي مثل قولهم:(ما جاءني أحد إلا خالد) و قولهم:(ما جاءني إلا خالد). فالمثال الأول استثناء و الثاني توكيد».[4]

و من أجل أن يرجع الدرس النحوي إلى و جهته التي تلائم طبيعته يقترح المخزومي معالجة أساليب التعبير التي تقوم على ما للأدوات من دلالات أو المعاني العامة التي تقع الجمل في سياقها أثناء تأديتها الوظيفة اللغوية من توكيد و نفي و استفهام و غيرها.

أ . أسلوب التوكيد:

التوكيد: « تثبيت السعي في النفس، و تقوية أمره».[5]

1 - **المخزومي**: في النحو العربي نقد وتوجيه ،ص232.
2 - المرجع نفسه ،الصفحة نفسها.
3-. المرجع نفسه ص232.
4- المرجع نفسه : ص233.
5- المرجع نفسه: ص234.

وقد كان النحاة قد عرضوا للتوكيد، و عقدوا له بابا خاصا. و لكنهم قصروا اهتمامهم على جانب واحد فقط من جوانبه، و لم يكن هذا الجانب من أهم الجوانب و إنما اهتموا به لصلته بالعامل و بالتبعية للمعمول، " وكانت دراستهم تقوم على أساس من التكرار واللفظ أو تأكيد اللفظ و قسموه إلى قسمين: توكيد لفظي و توكيد معنوي. و قد استعملوا فيه مفردات تـــدل عليه فيما يخص التوكيد اللفظي و هي: النفس و العين و كلا وكلتا وغيرهمـــــا من المفردات الدالة عليه ".[1]

و يرى المخزومي أنه كان جدير أن يولوا هذا الموضوع عناية كبيرة و أن يدرسوه دراســـــة شاملة لأنهم أهملوا جوانب حيوية كثيرة منه، فللتوكيد صور أخرى لها مجال أوسع من إعادة اللفظ بتكراره. فهناك التوكيد بالقسم و التوكيد بالقصر و التوكيد بالتقديم.

كما " أن هناك أدوات كثيرة مفرقة هنا و هناك من أبواب النحو، يؤكد بها الجمل الفعلية و الجمل الاسمية".[2]

كما يزعم المخزومي أنهم لم يكونوا يجهلونها و إنما كانوا يتجاهلونها، لأنها لم تكن تحقق لهم أهدافهم و ليست لها صلة بالعامل الذي كان له نفوذ على تفكيرهم.

ويعطي مثالا عن الزمخشري الذي بحث في التوكيد فلم يتعدى حدود التوكيد اللفظي فأشبعه درسا و تحليلا، فيقول

ويعطي مثالا عن الزمخشري الذي بحث في التوكيد فلم يتعدى حدود التوكيد اللفظي فأشبعه درسا و تحليلا، فيقول« وجدوى التوكيد انك إذا كررت فقد قررت المؤكد و ما علق بـــــه في نفس السامع ، و مكنته في قلبه، و أمطت شبهة ربما خالجته أو توهمت غفلة أو ذهابا عما أنت بصدده فأزلته، و كذلك إذا جئت بالنفس و العين... ».[3]

كما ان النحاة كانوا قد عالجوا أدوات التوكيد و عرفوا ما لها من دلالات واستعمـــــالات و لكنهم كانوا يبحثون في كل أداة على حدى، « فكانوا يبحثون في

1- ابن هشام الأنصاري:**شرح قطر الندي وبل الصدى**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى ط11 ،1963م ، ص292 ،293.
2 - المرجع نفسه ص292 ،293.
3- ابن يعيش :**شرح المفصل**.ص111،112.

(إنَ)حين يعرضون للمبتدأ أو الخبر، ويبحثون في (نون) التوكيد حين يعرضون للفعل المضارع أو ما تترك من أثر في المضارع حين تتصل به»[1] ، و غيرها من الأدوات التي درسوها متفرقة.

و عليه فالنحاة لم يكونوا بجاهلين عن هذه الضروب من التوكيد، و لكنهم تناولوا التوكيـــد أجزاءا متفرقة لا ترسم صورة للتوكيد.

فالمخزومي حاول أن يعرض لكل ما للتوكيد من صور و لكل الأساليب التعبيرية المختلفــة من أجل رد اعتبار الدرس النحوي و استعادة حيويته، حتى لا يحرم النحو من موضوعـــاته الحية التي فقدها عبر هذه القرون.

ب) أسلوب النفي:

النفي « أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول، و هو أسلوب نقض و انكار، يستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب».[2]

و يرى المخزومي أن يكون النفي مطابقا لما يدور من أحاسيس في ذهن الخاطب خطـــأ لإزالة الشك بأسلوب النفي.

و للنفي أدوات يعبر بها بعضها مفرد مثل (لا و لما، إن و هل) و بعضها مركب مثل (لم و لما، لن، ليس و لات).

فأما (لا) فهي عند النحاة لها عدة استعمالات فهي تستعمل لنفي الواحد كما تستعمــل لنفي الجنس.

غير أن المخزومي يشك في سلامة التقسيم، في أن تكون (لا) نافية للواحد فيما ذكروا من أمثلة« فقولهم (لا رجل أفضل منك) فالمقصود هنا هو نفي الجنس كما يظهر في سيـــاق الكلام، و أما تمثيلهم (لا رجل في الدار بل رجلان) فهو يظنه مفتعــلا و لا يرى أن (لا) تناسبه».[3]

1- **المخزومي** : في النحو العربي نقد وتوجيه،ص236.
2- المرجع نفسه،ص236 .
3- المرجع نفسه،ص 151.

فالمخزومي أعطى استعمـــــالا واحد لـ (لا) و هو نفي الجنس و ليس نفي للواحد.

و قد واجه النحاة القدامى بعض المشكلات بسبب حمل العطف على اسم (لا) ومثـــال ذلك: « **‹‹لا حول و لا قوة إلا بالله ››** فكلما تكررت فيه (لا) يحملون ذلك على العطـــف على محل (لا) مع اسمها و محلهما عندهم الرفع على الابتداء، و (لا) الثانية لغو».[1]

غير أن المخزومي يقصر وظيفة (لا) على النفي لا غير فهي لا تعمل فيما بعدها وليست محمولا عليها كما أقره النحاة القدامى.

و يذهب المخزومي إلى أن ارتفاع المعطوف على اسم (لا) يؤيد ما ذهب إليه من أن الاسم بعد (لا) لم يخضع لتأثيرها، فهو«لا يزال مبتدأ و حقه أن يكون مرفوعا، و لكنـــه انتصب انتصاب المركبات بعد اتصال (لا) به و ملازمتها إياه».[2]

و يضيف المخزومي إلى أن (لا) هذه إذا فصلت عن الاسم بطل عملها، و هذا دليل آخر على أن الفتح في الاسم كان بسبب التركيب لا بعمل (لا)، فهو إذن يرى أن التـــــلازم والتركيب هو الذي أحدث النصب بالفتح و كان حقه الرفع.

كما يرى أن هذه الأدوات المركبة هي في الأصل مفردة مثل: (لم و لما، لن، ليس ولات) و غيرها، « فبناء هذه الأدوات يشعر بالتركيب لأن الذي يـــــــــدل على النفي أصالة هو

(لا و ما) و من (لا) اشتقت العربية أدوات نفي مركبة بطريقة النحت، فدلالـــــــــة (لم)

و (لما) على النفي لم تكن مستفادة منها أصالة و لكنها من (لا) المدلول على وجودها فيها باللام التي يبدأ بها كل منهما ».[3]

1- **المخزومي** : في النحو العربي نقد وتوجيه.ص151
2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها ص 251.
3 - المرجع نفسه، ص254 .

فالمخزومي يعتبر أن هذه الأدوات أصبحت مركبة من جراء الاستعمال الكبير والمتزايد لها فصارت كأنها كلمة واحدة، كأنها أداة مفردة لا تركيب فيها و من أمثلتها: «(لم) هي (لا) و (ما) الزائدة، ثم حذفت الألف من (لا) ألصقت اللام بالميم فصارت (لما) ثم حذفت ألف (ما) لتطرفها فصارت (لم) و كذلك الأمر بالنسبة لـ: (لن) فأصلها (لا و أن ، ليس) المركبة مـــن (لا) و (أيس)».[1]

فالمخزومي إذن يعتبر كل أدوات النفي مفردة و أن كثرة الاستعمال هي التي جعلت منهـــــا أدوات مركبة.

وهو يدعوا إلى ضرورة جمع أدوات النفي في باب واحد و عدم تركها مفرقة لأنهـــــا كلهـا تؤدي معنى النفي و إن اختلفت في طريقة التركيب، فيما تدخل عليه من الأفعال والأسماء.

ج)أسلوب الاستفهام:

الاستفهام:« أسلوب لغوي أساسه طلب الفهم، و الفهم صورة ذهنية تتعلق أحيـــــانا بمفرد شخص أو شيء أو غيرهما، و تتعلق أحيانا بنسبة أو حكم من الأحكام سواء أكانت النسبة قائمة على يقين أم على ظن أم شك».[2]

و يرى المخزومي أن النحاة القدامى لم يولوا اهتماما كبيرا به و لم يفردوا له بابا خاصا في كتبهم، و لم يعتنوا بأدواته على الرغم من أهميته الكبيرة أثناء دراسة الجملة .

د)أسلوب الجواب:

إن ما قيل في الاستفهام ينطبق على أسلوب الجواب، حيث لم تفرد كتب النحو الواسعـــــة الانتشار دراسة تعنى به. فقد كادت تخلوا من الكلام على الجواب بوصفه أسلوبا و مـــــن دراسة أدواته، غير ما قام به الزمخشري و ابن هشام، غير أم ما قام به هؤلاء كـــان عرض لأدوات الاستفهام و أدوات الجواب لا درسا لأسلوبيهما. و ليس لعلاقـــــــة

1 - المخزومي ك في النحو العربي نقد وتوجيه: ص255.
2-. المرجع نفسه ص264.

أحد الأسلوبين بالآخر، حتى أنهما لم يلحظا حتى الرابطة التي تربط أدوات الجواب بأدوات الاستفهـــــام فوضعوا أدوات الجواب بعيدا عن أدوات الاستفهام.

هـ) أسلوب النداء:

النداء: «هو تنبيه المنادى، و حمله على الالتفاف».[1]

و للنداء أدوات يستعملها و هي: الهمزة و الياء، أيا، هيا، وا، ...و غير ذلك.

و يرى المخزومي أن (أيا، هيا) هما كلمة واحدة و (الهاء) في (هيا) و بدل من الهمزة في (أيا) لأن العرب كثيرا مال كانوا يقبلون الهمزة هاء في كلامهم لغاية التخفيف.

كما يرى أن هذه الأدوات تستخدم عادة في مواضع تقتضي رفع الصوت و مده و ليس لها وظيفة أخرى غير هذه،« و لكن النحاة زعموا بأن لها وظيفة أخرى و هي قيامها مقام الفعل، فزعموا أنها تضمنت معناها و حلت هي محله و قدروه بـ (أدعوا) أو (أنادي) ».[2]

و يضيف إلى أن هذه الأدوات لا تتعدى كونها أدوات تنبيه مثل:« (ألا) و (ها) التي تدخل على أسماء الاشارة ».[3]

فالنحاة القدامى حسب رأيه كانوا مشغوفين بفكرة العامل على كل ما يقع في أيديهـــــم من مسائل و هذا ما أبعدهم على الإحساس بالدلالات المختلفة لهذا الأسلـــوب أو غيره. « إن أسلوب النداء ينبني على شيئين: أداة نداء ومنادى، ومنهما ينشأ مركب لفظي ليس فيه معنى فعل مقدر و ليس فيه إسناد، ولا يصح عده في الجمل لفعلية. كما قصد النحاة إليه، ولا يصح اعتباره جملة حتى و لو كانت جملة غير إسنادية».[4]

1 - **المخزومي** : في النحو العربي نقد وتوجيه.ص301.
2-. المرجع نفسه ص302.
3- المرجع نفسه.ص303.
4- المرجع نفسه.ص304

و يخلص في الأخير بالقول إن المنادى ليس جملة فعلية و لا جملة غير اسنادية وأنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات، يستخدم لإبلاغ المنادى حاجـــة أو لدعوته إلى إغاثة أو نضره أو نحو ذلك.

وملخص القول أن المخزومي أراد دراسة أدوات التعبير في العربية في باب واحد جامـــع و غير متفرقة، و رأى أنها لا تؤثر فيما بعدها بل إنها تعبير عن المعاني العامة التي تطرأ على الجمل مما يقتضيه حال الخطاب و مناسبات القول.

11- أدوات الوصل في العربية:

من الوظائف المهمة التي تؤديها الأدوات في الكلام (الوصل)، « وأدوات الوصل التي أقرها النحاة القدامى هي: ما، أن و أنَ. و يسمونها أدوات المصدر، و يسمون الجمل بعدهـــا صلات ف: (ما) مختصة عند فريق منهم بالفعل، و أما (أن) فمختصة بالجمل الفعلية أي لا يليها فعل و أما (أنَ) فهي عندهم من أخوات (إنَ) المكسورة الهمزة».[1]

و يرى المخزومي أن هذه الأدوات الثلاثة وظيفة غير مل تصوره النحـــاة ذلك أن أدوات استخدمتها اللغة و سائط لوضع الجمل في موضع المفردات فليس الغرض من (مـا) حسب رأيه ما قصده النحاة من ما تؤديه من تأويل ما بعدها من مصادر. « فيرى أنه في ثل قولنا (أعجبني ما صنعت)، أراد استعمال الفعل وقصد إليه قصدا. لأن ما أراد قوله هو: إن ما أعجبنا هو أنك أديت الفعل بعد أن لم تكن فعلت».[2]

و ذكر النحاة أن (أن) مختصة بالدخول على الأفعال المضارعة، و يرى المخزومي غيـــر ذلك فهي عنده لا تختص بالمضارع و حده، و إنما يليها الماضي كثيرا.

و قد مثلوا لها بقولهم: (بلغني أن جاء عمرو)، و عليه فإذا زال اختصاصها بالمضارع بطل ما استندوا إليها من عمل، لأن الأدوات عندهم لا تعمل إلا إذا اختصت. النحاة يدركـــون هذا إلا أنهم يصرون على أن (أن) هذه تنصب الفعل المضارع.

1 - المخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه.ص312.
2 - المرجع نفسه.ص315.

إضافة إلى هذا يرى أن (أنَ) ليست للتوكيد و ليست عاملة، إنما هي أداة وصل و واسطة.

فالمخزومي إذن قد عمم هذه الوظيفة (أي الوساطة) على هذه الأدوات لأنهـــــا تشترك في هدف لغوي واحد، و تحقق وظيفة لغوية معينة. كما لاحظ أن هذه الأدوات وردت مفرقـة في كتب النحو لا تشبه بعضها البعض، و لهذا دعا إلى ضرورة جمعها في باب واحـــــد و في نطاق موضوع واحد، لأن هذا ما يسعى لتحقيقه للدرس النحوي.

12- التوابع:

ذهب المخزومي في التوابع مذهب أستاذه إبراهيم مصطفى، «حيث أخرج النعت السببي من التوابع، لأنه صفة لما بعده و ليس لما قبله».[1]

و المثال على ذلك قولنا: (زارني رجل كريم خلقه)، (كريم) هنا هو صفة لما بعدها وليست صفة لـ (رجل) أي ما قبلها و إنما كانت تابعة له في المجاورة لا غير.

الإضافة إلى هذا فإنه « أسقط عطف البيان أو العطف بالحرف، و احتج بذلك أن عطف البيان ليس عطفا، و هذا لأن العطف تشريك و لا تشريك فيه، وقد اعتبره من التوابع لأنه يؤدي وظيفة النعت فهو بمنزلته».[2]

كما يرى أن «أنواع البدل لا تستحق هذا الاسم، و إنما يصلح أن يسمى بالبدل المباين. و قد أخرج كل أنواع البدل من التوابع ما عدا نوع بدل الكل من الكل و الذي يسميه النحاة بعطف البيان»[3]، كما أسقط التوكيد من التوابع.

ويرى المخزومي أن التوابع في العربية ثلاثة:

12 . 1- النعت: و هو ما طابق منعوته في كل ما له من خصائص وصفات من تنكير و تعريف و تذكير و تأنيث و إفراد و تثنية و جمع و إعراب.

1- مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق.ص188.

2- المرجع نفسه: ص193.

3 - المرجع نفسه.ص193.

2.12 – البيان:و هو ما جيء به لبيان ما قبله و توضيحه، و يندرج ضمنه ما سمي بعطف البيان و بدل الكل من الكل.

3.12– خبر المبتدأ: و هو صفة المبتدأ في المعنى أي مطابقا للمبتدأ.

بعض المصطلحات التي أطلقها المخزومي:

و ضع المخزومي بعض مصطلحات جديدة للنحو، بعضها حديث و الآخر قديم نذكر منها:

1. **الأداة:** و هي عنده ما ليس لها دلالة على معنى إلا في أثناء الكلام، وهو مصطلح كوني و من أمثلة هذه الأداة (هل) فهي أداة تستعمل للاستفهام.[1]
2. **النعت و الصفة:** « ورد استعمال المخزومي للمصطلحين معا».[2]
3. **أداة التشريك:** « و هي أدوات العطف في النحو".[3]
4. **الفعل الدائم:**« و هو اسم الفاعل عند النحاة القدامى، و عنده يحمل معنى الفعل و قد وصفه الكوفيون، و باعتباره كوفيا فقد تبناه، و هو فعل في معناه و في استعماله، إلا أنه يدل في أكثر استعمالاته على استمرارية وقوع الفعل و دوامه».[4]
5. **لام التوكيد:** « و هي الأم التي تدخل على المبتدأ، و تكون مع جملة القسم ويسميها البصريين لام الابتداء، و يسميها الكوفيين لام القسم».[5]
6. **المركب اللفظي:** « و هو الكلام الذي لا اسناد فيه، و كل كلام لا اسناد فيه لا يعتبر جمله»[6] .
7. **متعلقات الفعل:** « و هي ما يسميها النحاة القدامى بالفضلة لأنه يمكن الاستغناء عنها، في حين أن ما اعتبر فضلة قد يكون عمدة في التفاهم».[7]

---

1 – المخزومي : في النحو العربي قواعد وتطبيق .ص37.

2 – المرجع نفسه.ص188.

3 – المرجع نفسه.ص193.

4 – المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه.ص107.

5 – المرجع نفسه .ص 135.

6 – المرجع نفسه.ص306.

7 – المرجع نفسه.ص94.

8. الخفض: « و هو مصطلح الجر».[1]

9. المستقبل: « و هو استعمال بديل للمضارع، لأن المضارعة تعني المشابهة ولا تدل على صيغة زمنية».[2]

1 – المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه.ص.78.

2 – المرجع نفسه.ص115.

الخاتمة

الخاتمـــــــــــة :

عرفت العلوم اللغوية والنحوية في العصور الحديثة ازدهارا وتطورا كبيرين نظرا لما نالته من الاهتمام البالغ من طرف اللغويين والنحاة الذين برعوا في الإلمام بجوانب مختلف علوم العربية وقد توصلت من خلال تناول هذا البحث المتواضع إلى النتائج التالية:

1- إدراك النحاة أن وظيفة النحو الأساسية هي تصحيح استعمال العربية نطقا وقراءة وكتابة ، خاصة وأن اللحن بدأ يغشو، وشاعت الأخطاء في كتابها وفي قراءة القرآن .

2- ظهور ابن مضاء القرطبي الذي خرج عن العرف النحوي، ونادى بهدم النحو المشرقي ، الذي كان آنذاك يزداد صعوبة وتعقيدا لكثرة النحاة المولعين باختراع العلل الثواني والثوالث وغيرها.

3- عدم اهتمام النحاة بكتاب " الرد على النحاة " في عهده والعصور التي تلته ، فقد انتقده الجميع ، ولم يجد استحسانا عند النحاة لأنهم اعتبروه هدما لكتاب سيبويه الذي يقوم على نظرية العامل ، أما في العصر الحديث فقد وجد مؤلف ابن مضاء من يهتم به وبآرائه التي جاء بها شوقي ضيف وإبراهيم مصطفى.

4- ظهرت في عصرنا الحديث دعوات تجديد النحو وتسهيله على يد طائفة من النحويين واللغويين الذين تأثروا بآراء ابن مضاء ، فطالبوا بإلغاء بعض النظريات النحوية ، ودعوا إلى تصنيف النحو تصنيفا جديدا يمكن في هذا العصر من فهم قواعده وحل مسائله.

5- إلغاء نظرية العامل بالإضافة إلى إلغاء القياس والعلل الثواني والثوالث والتمارين غير العملية ، التي لاحاجة إليها ولا فائدة ترجى منها فهي تزيد من تعقيد النحو.

6- أما فيما يتعلق بالمخزومي فقد حاول أن يأتي بنحو، يسهل على الطلبة والدارسين فهم قواعد النحو بشكل أفضل.

7- دعوة المخزومي إلى التخلي عن منهج القدماء في معالجة القضايا النحوية التي اعتبرها مقالات في صناعة النحو ، حيث تمادى النحويون كثيرا في التعليل والتأويل لكثير من قواعده.

8- انفراده ببعض الآراء النحوية حيث تمكن من تركه بصمته ، فقد أتى بطرق جديدة مكنته من تيسير بعض القواعد النحوية التي بقيت صعبة لوقت طويل، إذ ساهم كثير من النحاة على تعقيدها.

9- حصره موضوع الدرس النحوي في الجملة من حيث تأليفها ونظامها ومن حيث أجزائها وما يعرض لها من معان عامة.

10- إلغائه لنظرية العامل وتخليص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل وهو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة العامل .وكذا إلغاء باب التنازع والاشتغال.

11- جاء تصنيف جديد لأبواب النحو به واستحداثه تعريف جديد للإعراب وإلغاء التعريف القديم له.

12- قدم مصطلحات جديدة للنحو وإلغائه للفتحة وإقصائها من ولايتها ودعى إلى أن الحركات الإعرابية دوال على معانٍ .

وخلاصة القول أن المخزومي قد جاء بتصنيف جديد لأبواب النحو لتخليصه من كل الشوائب التي علقت به من جراء اختلاط مباحثه بمباحث المنطق والفلسفة والنظريات غير الأصلية في المباحث اللغوية وهي مبثوثة في بعض كتب المتقدمين وأكثر كتب المتأخرين .فالكتاب خالي من النظريات التعسفية وما بني عليها من أبواب معقدة كنظرية العامل وغيرها التي وجد لها حلولا سهلة لا تحتاج إلى النظر الفلسفي ولا القياس المنطقي وإنما انتزعها من الطبيعة اللغوية وحدها.

الملخص

الملخص:

إن هذه الدراسة من حلقات البحث اللغوي والنحوي، التي تكشف عن جهود النحاة المحدثين في تسيير النحو العربي وتخليصه من مشكلاته، وتذمرهم من مسائله العويصة وقد اعتمدت هذه الدراسة على التسهيل والتسيير للنحو العربي، واتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي في فصلين ، فتناولت نشأة النحو العربي وتعريفه ومشكلاته بالإضافة إلى أهم دعوات التجديد ، وأيضا تحديد مفهوم كل مصطلح من مصطلحات التسيير، مع توضيح الفرق بينها ، ثم تعرضت إلى جهود مهدي المخزومي في تسيير النحو العربي من خلال كتابيه " في النحو العربي نقد وتوجيه" و" في النحو العربي قواعد وتطبيق".

وأبرزت أراءه التيسيرية وأهم ما جاء به من أفكار تجديدية ، من إلغاء وحذف وإعادة ترتيب للأبواب وكذا أهم الانتقادات الموجهة إليه، بالإضافة إلى نظرته المشابهة إلى أستاذه إبراهيم مصطفى في إلغاء الفتحة مثلا.

وقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى نتائج عدة أبرزها، إلغاء الفتحة من علامات الإعراب . وكذا إلغاء العامل وما ينتج عنه من تنازع واشتغال.

Résumé:

Cette étude est considérée comme un maillon important parmi plusieurs dans la recherche linguistique et grammatical et surtout dans la découverte des efforts des linguistes modernes pour la simplification de la grammaire arabe.

Cette étude est basée sur la simplification absolue et la facilité escacte de la grammaire arabe comme elle est concernée par la grammaire .elle est suivre d'un programme est un style descriptif dans deux chapitre:

J' ai traité , l'émergée de la grammaire arabe et l'idée de la s'implication, en partant de l'émergence , la signification jusqu'à la simplification ,plus la percions de toute les concepts de la simplification et la différence entre eux.

J'ai parlé des efforts de **mehdi elmakhzoumi** dans ses œuvre

« critique et orientation » et « régles et pratique ».

Comme j'ai présente le plus important dans ce livre , les idées du renouvellement tel que , la suppréssion ? l'annulation et la réorganisation des chapitres plus les défférentes critique contre lui.

Apartir de cette etude , je suis parvenue aux resultas suivant :

-La suppression de la voyelle(pelha) et me marque de declination

-La suppression de l'gent (la facteur et les conflits et le fonctionnement qui'il provoque.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم (رواية حفص)

المصادر:

1- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري : أسرار العربية : تح: فخر صالح قدارة ، دار الجيل بيروت ، ط1، 1995م.

2- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، دمشق ، (د.ت).

3- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تح : إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار الأردن 1985م.

4- أبو بكر الزبيدي : طبقات النحوبين اللغويين ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف مصر ،ط2،1974م.

5- أبو بكر بن سهل السراج : الأصول في النحو ، تح : عبد الحسين القتلي مؤسسة الرسالة بيروت ، 1988م.

6- أبو بشير سيبويه : الكتاب ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط3 1988م.

7- أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق :تح ، محمد جاسم الدرويش ، دار الرشد ، الرياض ن ط1، 1999م.

8- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، تح : محي الدين عبد الحميد ، دار التراث القاهرة ن ط 20 ، 1980م.

9- على بن محمد بن علي الجرحاني : التعريفات ، تح : إبراهيم الابياري ، دار الكتاب العربي بيروت ، ط1.

10- على ابن يعيش : شرح المفصل ، صححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعة على اصول خطبة بمعرفة مشيخة الازهر المعمور ، إدارة المطبعة المنيرية مصر د.ت.

11- أبو الفتح عثمان ابن جني : الخصائص ، تح ن عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1، 2003م.

12- أبو الفرح محمد بن أبي يعقوب (ابن النديم) : الفهرست ، تح : رضا تجدد مكتبة الأسدي ، ومكتبة الجعفري التبريزي ، طهران ، دط .د.ت.

13- أبو الفضل ابن منضور – لسان العرب ، ضبط وعلق حواشيه خالد رشيد القاضي دار صبح إيديوسوفت ، ط1، 2006 م

14- ابي القاسم الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ، تح : أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي ، القاهرة ومؤسسة الكتاب الثقافية ن بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1986م.

15- القفطي : أنباه الرواة على أنباء النحاة ،تح ، أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ومؤسسة الكتاب الثقافية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1986م.

16- محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف ، القاهرة ط2 1983م.

17- ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة ن تح : شوقي ضيف دار المعارف مصر 1982م.

18- ابن هشام الأنصاري : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، دار الفكر بيروت ، دط، دت.

19- شرح قطر الندى ويل الصدى ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية الكبرى ، ط11 ، 1963 م

20- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح ، مازن المبارك ، دار الفكر دمشق 1985م.

المراجـــــــــــع :

21- احمد عبد العظيم : القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية ، دار الثقافة ، القاهرة مصر ، 1990م.

22- إبراهيم السامرائي: النحو العربي نقد بناء ، دار صادق ، بيروت ، 1968م .

23- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، دار الكتاب الاسلامي، القاهرة ط2، 1992م.

24- تمام حسان : العربية معناها ومبناها ، عالم الكتب ، القاهرة، ط4 ، 2000م.

25- حلمي خليل : العربية وعلم اللغة البنيوي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1996م.

26- حمد رياض القوزي : المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري،جامعة الرياض ،1981 م.

27- خديجة الحديثي : المدارس النحوية ، دار الامل ، الأردن ، ط3 ، 2001م.

28- زكريا أوزون ، جناية سيبويه ، الرفض التام لما في النحو من اوهام ، رياض الرسي، بيروت ، ط1 ، 2002م.

29- سعيد الأفغاني: من عاصر اللغة العربية، دار الفكر ، بيروت، ط2، 1971م.

30- شوقي ضيف : تجديد النحو ، دار المعارف ن القاهرة ، ط3 ، 1982م.

31- عز الدين مجدوب : المنوال النحوي العربي ، دار محمد علي الحامي تونس 1998 م.

32- عبد على حسين : أصول إعراب اللغة العربية ، دار دجلة، بغداد،2008م.

33- عمر أحمد مختار : البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب ، القاهرة ، ط6، 1981 م.

34- عبد القادر الفاسي الفهري : اللسانيات واللغة العربية نماذج دار الفكر توبوقال، الدار البيضاء ، المغرب ، ط4 ، 2000م.

35- محمد خير الحلواني: المفصل في تاريخ النحو العربي ، دار الجيل ، بيروت لبنان ، 1987م.

36- مهدي المخزومي ك في النحو العربي ، قواعد وتطبيق ، دار الرائد ، بيروت لبنان ، ط2 ، 1986م.

37- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ،ط2، 1985م.
38- في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2، 1986م

الدوريات والمجلات:

39- صاري محمد : تسيير النحو موضة أم ضرورة ؟ بحث منشور في أعمال ندوة تسيير النحو ن منشورات المجلس الاعلى للغة العربية ، الجزائر، 2001م.
40- أكلي سورية : حركة تسيير تعليم النحو العربي في الجزائر ، رسالة ماجستير 2012م.
41- السيد عبد الرحمن : النحو العربي بين التطوير والتسيير " مجلة " مجمع اللغة العربية مصر ، ج70 ، ماي 1992 م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة ..... أ

المدخل 01

الفصل الأول: نشأة النحو العربي ومشكلاته ودعوات التجديد.....04

المبحث الأول : نشأة النحو العربي.....04

1-النحو قبل أبي الأسود الدؤلي 04

2-دوافع نشأة النحو 09

3-تعريف النحو : أ – لغة 09

ب- اصطلاحا 09

المبحث الثاني : من مشكلات النحو العربي 10

1-الاضطراب المنهجي في التعقيد.....10

2-كثرة العلل الثواني والثوالث.....11

3-المبالغة في نظرية العامل 11

4-كثرة التقديرات 12

5-اختلاف الاقوال في المسالة الواحدة 12

6-تداخل المصطلحات 13

المبحث الثالث : أهم دعوات التجديد 14

1-قراءة في المصطلحات 14

2-أهم دعوات التجديد ومظاهرها 18

3-أهم محاور دعوات تجديد النحو 22

الفصل الثاني : جهود مهدي المخزومي في تسيير النحو 27

1- الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل.....27

2-الجملة من حيث تأليفها ونظامها 28

3-الحملة وما يعرض لها من معان عامة 30

4-الكلمة.....33

5-الإعراب 34

6-جمع الابواب النحوية 35

7-أقسام الفعل في العربية 38

8-أفعال الكينونة أو الوجود 41

9-إضمار الفعل 46

10-الأساليب التعبيرية 48

10-1 - أسلوب التوكيد 50

10-2- أسلوب النفي 52

10-3 – أسلوب الاستفهام 54

10-4- أسلوب الجواب 54

10-5- أسلوب النداء 54

11- أدوات الوصل.....56

12- التوابع .التوابع.....57

12-1 – النعت 57

12-2-

البيان.....57

12-3- خبر مبتدأ 75

-بعض المصطلحات التي اطلقها المخزومي 58